



امان على الاتفاق النووي الإيراني: تقرير حالة

تقرير الشرق الأوسط رقم 181 | 16 كانون الثاني/يناير 2018

ترجمة من الإنجليزية

Headquarters

International Crisis Group

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي
1	I. مقدمة
3	II. تحقيق النتائج
3	أ. الالتزامات النووية
6	ب. الالتزامات بتخفيف العقوبات
9	III. سنة العيش بخطر
14	IV. شمعة في مهب الريح
17	V. الأمل بالأفضل والاستعداد للأسوأ
21	VI. الخلاصة
	الملاحق
22	أ. نتائج المسح: مواقف الشركات من إيران
26	ب. حول مجموعة الأزمات الدولية
27	ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015
29	د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

النتائج الرئيسية

ما القضية؟ الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في العام 2015 ناجح، لكنه يبقى هشاً. لقد حذر الرئيس ترامب بأنه سيفشله ما لم يتم الكونغرس، بالتنسيق مع أوروبا، بتعديل بنوده بشكل أحادي، وهي حيلة من غير المرجح الوصول إليها وتشكل انتهاكاً للاتفاق. في هذه الأثناء، ترتفع حدة التوتر بين إيران، والولايات المتحدة وخصوصاً الإقليميين بشكل يمكن أن يقوض تنفيذ الاتفاق.

ما أهمية ذلك؟ الإيرانيون محبطون جراء المشاكل التي تواجه رفع العقوبات، وتلك المتعلقة بعلاقتهم بالنظام المصرفي الدولي والانتعاش الاقتصادي المأمول. وواشنطن محبطة بسبب النشاط الإقليمي لإيران، ما يدفع إلى ردود أميركية تتخذ طابعاً عسكرياً متزايداً واحتمال فرض عقوبات جديدة. التوترات الناجمة عن ذلك غدت الاحتجاجات الداخلية الإيرانية، والتوترات بين الولايات المتحدة وأوروبا، ومخاطر تداعي الاتفاق، والصراعات في الشرق الأوسط.

ما الذي ينبغي فعله؟ إن محاولات إعادة التفاوض على الاتفاق من خلال سياسات حافة الهاوية أو المطالب الأحادية من غير المرجح أن تؤدي إلى النجاح. على الموقعين الآخرين على الاتفاق أن يقنعوا الولايات المتحدة بعدم العودة عن التزاماتها والمحافظة على ما يكفي من الحوافز لطهران كي تبقى ملتزمة بالاتفاق، حتى لو تراجعت واشنطن عنه أو إذا استمرت العقوبات الأميركية بتقليل المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها إيران.

مسح مجموعة الأزمات لمواقف قطاع الأعمال حيال إيران

النتائج الرئيسية

بعد قادة قطاع الأعمال شركاء محوريين في تحقيق العائدات الاقتصادية للاتفاق النووي وبالتالي في تحديد مصيره. نتيجة لذلك، كلفت مجموعة الأزمات إحدى الشركات بإجراء مسح هو الأول من نوعه شمل أكثر من 60 مديراً رفيع المستوى يضطلعون بمسؤولية مباشرة عن الأعمال مع إيران في شركات دولية قيادية. النتائج، التي تم تطويرها بشكل أكبر في ملحق بهذا التقرير، تظهر أن:

79 بالمئة من الشركات التي شملها المسح أخطت خطأً لدخول السوق الإيرانية خلال العامين الماضيين.

57 بالمئة من المدراء ذكروا أن السبب الرئيس للتأجيل هو الخشية من العقوبات الأميركية المفروضة حالياً أو إعادة فرض العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي.

11 بالمئة يشيرون إلى أن صعوبات العمل في إيران أحد أسباب تباطؤ دخول شركاتهم إلى السوق الإيرانية أكثر مما كان متوقفاً.

50 بالمئة يقولون إن عدم مصادقة ترامب على الاتفاق الإيراني في تشرين الأول/أكتوبر أثر سلباً على قرارهم بالانخراط في السوق الإيرانية.

63 بالمئة يعتقدون أن الاتفاق النووي يمكن أن يظل قائماً إذا انسحبت منه الولايات المتحدة بشكل أحادي.

54 بالمئة يقولون إن تحرك الاتحاد الأوروبي لوضع "أنظمة تحصينية" لحماية الشركات الأوروبية من العقوبات الأميركية الأحادية، بينما تبقى إيران ملتزمة بالاتفاق، يمكن أن يؤثر إيجاباً على قرارهم بالاستثمار في إيران.

الملخص التنفيذي

كان يمكن أن يكون الأمر أسوأ. إن قرار الرئيس ترامب في 12 كانون الثاني/يناير بتمديد تعليق العقوبات بينما هدد بالانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة – أي الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو 2015 بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا (الخمسة + واحد) - ما لم يوافق الكونغرس وأوروبا على تعديل بنود الاتفاق بشكل أحادي، يترك الاتفاق في وضعه المعلق الذي اكتسبه في أعقاب انتخاب ترامب. رغم ذلك، وبالنظر إلى عدم إمكانية التنبؤ بأفعاله، وعدائه الظاهر للاتفاق، وكرهه لفكرة إضفاء الشرعية على أي شيء يحمل بصمة سلفه، والقلق التي هزت إيران، فإن التخمينات كانت قد سادت بأنه سيعلم موت الاتفاق. لكن الاحتفال أيضاً سابق لأوانه؛ حيث إن قرار البيت الأبيض لا يشكل أكثر من هدنة. إذا أخذ الأمر على ظاهره، فإن المعيار الذي أصر ترامب على تحقيقه بحلول أيار/مايو كي تظل الولايات المتحدة جزءاً من الاتفاق لا ينسجم مع الاتفاق النووي. على الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق الاستفادة من هذه الفترة لتشجيع الولايات المتحدة على عدم الانسحاب، وفي الوقت نفسه دراسة وسائل المحافظة على الاتفاق بصرف النظر عن الإجراءات الأميركية. يمكن لانهيار الاتفاق أن يعيد إشعال أزمة من شأنها تعميق التوترات في منطقة مضطربة وتوجيه ضربة يصعب عكسها للدبلوماسية متعددة الأطراف ونظام عدم الانتشار.

مع دخول الاتفاق النووي العام الثالث من تنفيذه، فإنه لا يزال يحقق الهدف الجوهري منه؛ ففي العام الماضي، وفت إيران بشكل لا تشوبه شائبة بالتزاماتها النووية، طبقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما يجعل أي اندفاع نحو الأسلحة النووية دون أن يتم اكتشاف ذلك أمراً مستحيلاً. يبدو أن هذا لا يشكل سوى مصلحة هامشية لإدارة ترامب، التي تستمر بإدانة الاتفاق على أن فيه نقاط خلل لأن القيود النووية الواردة فيه تنتهي صلاحيتها بين عامي 2026 و2031 ولأنه لا يعالج سياسات إيران الأوسع، بما في ذلك برنامجها للصواريخ الباليستية ودعمها للاعبين من غير الدول في المنطقة.

اتخذ ترامب خطوة رئيسية أولى نحو تقويض الاتفاق النووي في تشرين الأول/أكتوبر، عندما رفض المصادقة على الاتفاق على أساس أن العقوبات التي علقها لم تكن متناسبة مع الخطوات النووية التي اتخذتها إيران. وبضغوط من معظم أعضاء حكومته، الذين جادلوا بأن الانسحاب من الاتفاق سيكون مكلفاً دبلوماسياً، استمر بتمديد تعليق العقوبات. غير أن الإدارة فرضت عقوبات اقتصادية أخرى وحضت الشركات الدولية على عدم التعامل مع إيران، وبذلك وضعت طهران في موقع غير مريح بحيث يترتب عليها الالتزام بالقيود النووية الواردة في الاتفاق بينما تستفيد جزئياً فقط من مكافآته الاقتصادية. كما كاف ترامب الكونغرس إصدار تشريعات من شأنها تغيير بنود الاتفاق بشكل أحادي. على حد تعبير بعض أنصاره، فإن رسالته كانت واضحة، ومفادها: إما أن تصلحوا الاتفاق، أو سأدمره.

عندما أتى الوقت الذي بات فيه على ترامب أن يقرر مرة أخرى ما إذا كان سيستمر في تمديد تعليق العقوبات، فإن مقارنته للموضوع لم تكن قد أثمرت. ومرد هذا جزئياً إلى أن أي تعديل أحادي على الاتفاق النووي سيشكل انتهاكاً له، وبالتالي سيعزل الولايات المتحدة، وهو أمر لا يرغب في فعله حتى العديد من الأعضاء الجمهوريين. لم يتمكن الكونغرس حتى الآن من إيجاد حل وسط يرضي البيت الأبيض، ويلتزم بالاتفاق ويكون مقبولاً للأوروبيين. وهكذا فإنه لجأ هذه المرة إلى رفع الرهانات؛ فقد أوضح أنه سينسحب من الاتفاق إذا لم يتمكن الكونغرس وأوروبا خلال الـ 120 يوماً القادمة من تلبية مطالبه.

طهران من جهتها التزمت في الوقت الراهن بالاتفاق، وركزت على الفوز باللعبة الدولية لتقاذف المسؤوليات وضمان استمرار تعاملاتها الاقتصادية مع أوروبا. لكن صبرها قد يكون شارف على النفاذ؛ إذ إن وضعها الدبلوماسي الراجح لم يساعدها في الداخل، حيث يتسم تحقق فوائد الاتفاق بالبطء، ما قوض التوقعات الشعبية وأسهم (إضافة إلى الاستياء العميق من سوء الإدارة، والفساد المستشري، والحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي) في الاضطرابات والاحتجاجات في عدة مدن. إذا تلاشت تلك الفوائد أكثر نتيجة العقوبات الأميركية – من خلال المزيد من انعدام اليقين، أو المزيد من العقوبات، أو الانسحاب من الاتفاق – فإن إيران يمكن أن ترد بطريقة تلحق ضرراً كبيراً.

يمكن القول إن أوروبا، التي تضاعفت تجارة إيران معها خلال العام الماضي، تمتلك مفتاح بقاء الاتفاق: عليها أن تقنع الولايات المتحدة بعدم التراجع عن التزاماتها وبالمحافظة على حوافز كافية لطهران كي تبقى جزءاً من الاتفاق حتى إذا فعلت واشنطن ذلك أو إذا استمرت إجراءاتها بتقليص الفوائد الاقتصادية التي تجنيها إيران. لكن في هذا المجال أيضاً ثمة انعدام لليقين حول مدى فعالية أوروبا. إدارة ترامب ترغب بالعمل بشكل منسق مع شركائها الأوروبيين، لكن ليس بأي كلفة؛ حيث يمكن أن تختط مساراً منفرداً رغم المعارضة الأوروبية. كما أن فرض عقوبات ثانوية أميركية على الشركات الأوروبية التي تتعامل مع

إيران سيفرض عليها مواجهة خيار إما تقليص تجارتها (التي لا تزال متواضعة نسبياً) مع إيران واستثماراتها فيها أو تعريض وصولها إلى السوق الأميركية الأكبر والأكثر ربحية للخطر.

إن الخشية من أن ينفذ الرئيس ما قاله ويخرج من الاتفاق من المرجح أن يحفز اللاعبين الأوروبيين وأعضاء الكونغرس الأميركي على السعي لإيجاد السبل لإرضاء ترامب دون تعريض الاتفاق النووي للخطر. يقوم عدة أعضاء جمهوريين وديمقراطيين في الكونغرس الأميركي أصلاً بالترويج لمسودة تشريع من شأنه أن يلتقي مع البيت الأبيض في منتصف الطريق. فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي يناقشون من جهتهم كيفية إظهار مخاوف أكبر حيال برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني وأنشطتها النووية، والتفكير فيما ستفعله عندما تنتهي صلاحية بعض القيود النووية وموازنة رد فعلها على تمرير التشريعات الأميركية المذكورة أعلاه. أما كيف سيؤثر الإنذار الصاخب الذي أطلقه ترامب في 12 كانون الثاني/يناير في حساباتهم – وما إذا كان خطابه المتشدد سينتج مجالاً للتسوية – فإنه يبقى أمراً غير مؤكد.

كان هناك بعض الغموض في لغة الرئيس من المهم اختباره، لكن فقط إلى درجة معينة. إذا أصدر الكونغرس تشريعاً أو إذا وافقت أوروبا على إجراءات أميركية تشكل انتهاكات للاتفاق النووي – على سبيل المثال بالتهديد بالإعادة التلقائية للعقوبات إذا انخرطت إيران في نشاط مسموح بموجب الاتفاق – فإنها ستكون متواطئة في انهيار الاتفاق. وهذا بدوره سيجعل من المستحيل منع إيران من اتخاذ إجراءات قائمة على المعاملة بالمثل من جهتها. بعبارة أخرى، فإن خطوات مصممة لمنع انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق يمكن أن تؤدي في المحصلة إلى إنهائه. لا ينبغي أن يكون للكونغرس الأميركي ولا لأوروبا أي يد في هذا.

إذا كانت إدارة ترامب مصممة على انتهاك الاتفاق النووي، يستحسن أن تفعل ذلك بمفردها، ومن ثم يستحسن أن تفعل أوروبا ما بوسعها لإنقاذه. سيكون من الجوهري ضمان حصول إيران على مكاسب دبلوماسية واقتصادية كافية شريطة أن تفي إيران بالتزاماتها رغم أن هذه المكاسب ستكون دون شك أقل من التحقق الكامل لما نص عليه الاتفاق النووي. ومن أجل أن يتحقق ذلك:

□ ينبغي على أوروبا أن تمضي أبعد من الدعم الكلامي وأن تضمن بقاء الاتفاق النووي من خلال توفير الغطاء لشركاتها في حال فرض عقوبات أميركية ثانوية غير مبررة. طبقاً لمسح حصري أجرته مجموعة الأزمات شمل أكثر من 60 مديراً رفيع المستوى في شركات متعددة الجنسيات تسعى بنشاط للاستفادة من الفرص في إيران، يمكن تحقيق ذلك إذا ظلت إيران ملتزمة بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي وإذا اتخذت الدول الأوروبية الإجراءات الوقائية المتمثلة بإعادة إحياء "أنظمتها التحصينية"، لحماية شركاتها من العقوبات الأميركية التي تفرض خارج الأراضي الأميركية. لقد كانت أوروبا حتى الآن حذرة في عدم اتخاذ خطوة من شأنها أن تطلق حرباً تجارية مع الولايات المتحدة، لكنها قد تشعر الآن بأن أمنها على المحك. كما ينبغي أن تتوصل إلى اتفاقيات حول خطة ثنائية للاتحاد الأوروبي للاستثمار في الاقتصاد الإيراني وعلى شراكة طويلة الأمد في مجال الطاقة مع طهران، مع الاستمرار بالانخراط دبلوماسياً معها فيما يتعلق بسياساتها الإقليمية وسجلها في مجال حقوق الإنسان.

□ على إيران أن تتخذ عدة خطوات بمفردها. ينبغي أن ترتب بيئتها الداخلي وذلك بتحسين معاييرها المصرفية وخلق بيئة أعمال أقل فساداً وأكثر شفافية؛ وهذا ليس ضرورياً فقط لاجتذاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، لكن أيضاً لمعالجة المظالم الشعبية. ومن أجل زيادة ثقة أوروبا بنواياها، على طهران أن تعزز تعاونها مع منظمة معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية لعام 1996، والتوقيع على مدونة سلوك لاهاي لعام 2002 الخاصة بها ضد انتشار الصواريخ الباليستية، وإطلاق سراح مزدوجي الجنسية المعتقلين في إيران على تهم مشكوك بصحتها.

□ على الكونغرس الأميركي أن يحجم عن تعديل بنود الاتفاق النووي بالتهديد بإعادة فرض العقوبات حتى إذا التزمت إيران بالاتفاق. من شأن مثل هذا التشريع أن يؤجل أزمة فورية، لكنه سيشكل انتهاكاً لاتفاق متعدد الأطراف وقائم على توازنات حرجة وسيقوض مصداقية الولايات المتحدة بوصفها شريكاً تفاوضياً يمكن الركون إليه. يمكن للكونغرس أن يقلص من عبء المصادقة الواقع على الرئيس، وتعزيز البنود المتعلقة بإعادة فرض العقوبات المرتبطة بانتهاكات إيران للاتفاق النووي، والتعبير عن شعوره بالحاجة لوجود اتفاق مكمل، لكن لا ينبغي أن يكون متواطئاً في إنهاء اتفاق أثبت نجاحه.

إن حقيقة كون الاتفاق النووي، ورغم عداة ترامب له، استمر في الحياة لفترة أطول من اتفاقات متعددة الأطراف تراجع عنها بشكل دليلاً على فائدته وربما على قوته؛ فقد وضع الاتفاق حداً لبرنامج إيران النووي وفتح الباب لإعادة تأهيلها اقتصادياً. لكن لا ينبغي على الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق أن تفترض أنه يمكن للاتفاق أن يتحمل المزيد من الضربات. ينبغي أن يبادروا إلى الدفاع عنه قبل فوات الأوان.

عامان على الاتفاق النووي الإيراني: تقرير حالة

I. مقدمة

لقد كانت العملية التي أفضت إلى الاتفاق النووي في 14 تموز/يوليو 2015 طويلة ومؤلمة؛ حيث استغرق التوصل إليه أكثر من عقد من الوقفات والانطلاقات الدبلوماسية وشهد حلقة خطيرة من التصعيد المتبادل بالنسبة لإيران والخمسة + 3/1 (الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن + ألمانيا)¹. حظي الاتفاق بالموافقة بالإجماع في مجلس الأمن في 20 تموز/يوليو 2015، ودخل حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2015.² أدى هذا إلى تقليص إيران لبرنامجها النووي وتعاونها في تسوية أسئلة قديمة طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول أنشطتها النووية في الماضي.

حل يوم التنفيذ في 16 كانون الثاني/يناير 2016، بعد أن أقرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران كانت قد وفّت بالتزاماتها الرئيسية بموجب الاتفاق، ما يؤدي إلى رفع العقوبات. منذ ذلك الحين، حوّل الاتفاق النووي إيران من البلد الذي يخضع لأكبر قدر من العقوبات في العالم إلى بلد فيه برنامج نووي يخضع لأكثر عمليات المراقبة صرامة. كما فتح الباب على إعادة التأهيل الاقتصادي لإيران، رغم أن وتيرة التعافي في أعقاب رفع العقوبات أكثر بطئاً مما كان متوقعاً. في تقرير الحالة الصادر العام الماضي، لاحظت مجموعة الأزمات أن تنفيذ الاتفاق المعقد لم يكن دون شوائب. فقد ارتكبت إيران عدة انتهاكات تقنية وجهدت لتطبيع علاقاتها المصرفية الدولية.³

لقد تحسّن تنفيذ إيران لالتزاماتها النووية خلال 2017-2018 وقد أثبتت اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاق النووي (الأطراف المتفاوضة السبعة التي ينسق بينها الاتحاد الأوروبي) كفاءتها في حل المشاكل. إلا أن مؤسسات مالية دولية لا تزال حذرة، ما يعيق إعادة اندماج إيران في الاقتصاد العالمي ويقوض التوقعات الشعبية المضخمة بالانتعاش الاقتصادي السريع. وتتعدد أسباب هذا التأخر في رفع العقوبات وتتراوح بين المخاوف من إعادة فرضها، إلى انعدام اليقين الكلي الذي تسببت به إدارة ترامب، إضافة إلى مواطن الخلل في البيئة الاقتصادية الإيرانية الداخلية.

ثمة سؤال رئيسي يتمثل فيما سيفعله مجتمع الأعمال، الذي يلعب دوراً محورياً في توليد المكاسب الاقتصادية للاتفاق والذي يتخذ قرارات مستقلة. من أجل التوصل إلى فهم أفضل لحسابات مجتمع الأعمال واستجابته المحتملة للتغييرات الرئيسية في السياسات، كلفت مجموعة الأزمات إحدى الشركات بإجراء مسح شمل أكثر من 60 مديراً رفيع المستوى في شركات متعددة الجنسيات تبحث بنشاط عن فرص لها في إيران (انظر النتائج المفصلة في الملحق أ). نتائج هذا المسح، إضافة إلى المقابلات التي تم إجراؤها مع مسؤولين من إيران، ومجموعة الخمسة + واحد، والوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى العام الماضي، هي التي شكلت المدخلات لتحليلنا ولتوصياتنا بشأن السياسات في هذا التقرير.

تطور آخر حدث مع وصول السنة الثانية إلى نهايتها تمثل في انطلاق الاحتجاجات في سائر أنحاء إيران في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2017، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً واعتقال الآلاف. في حين أن لا علاقة مباشرة تربط هذه الأحداث بالاتفاق النووي، فإن الصلة كانت موجودة رغم ذلك. تظهر استطلاعات الرأي أن الاتفاق لا يزال يحظى بالشعبية، إلا أن الآمال بأنه سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي سريع أحيبت، ما أضاف إلى الاستياء والتذمر من الأحوال الاقتصادية، ومن البطالة المزمنة والفساد

¹ انظر: Crisis Group Middle East and North Africa Reports N°18, *Dealing with Iran's Nuclear Program*, 27 October 2003; N°51, *Iran: Is There a Way Out of the Nuclear Impasse?*, 23 February 2006; N°116, *In Heavy Waters: Iran's Nuclear Program, the Risk of War and Lessons from Turkey*, 23 February 2012; and N°152, *Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube*, 9 May 2014; and Briefings N°34, *The P5+1, Iran and the Perils of Nuclear Brinkmanship*, 15 June 2012; N°40, *Iran and the P5+1: Getting to "Yes"*, 27 August 2014; and N°43, *Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes*, 10 December 2014.

² قرار مجلس الأمن رقم 2231، 20 تموز/يوليو 2015.

³ انظر، Crisis Group Middle East Report N°173, *Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, 16 January 2017.

II. تحقيق النتائج

بعد مرور عامين على الشروع في تنفيذ الاتفاق، لا يزال خصومه وأنصاره يعيدون دراسة مزاياه وعيوبه وصلته بقضايا أخرى مثل النفوذ الإقليمي المتزايد لإيران، والتجارب التي يتم إجراؤها على الصواريخ الباليستية، وسجل حقوق الإنسان. وسط هذا الضجيج، من السهل أن يفقد المرء رؤيته لحقيقة مهمة تتمثل في أن المكونين الرئيسيين للاتفاق النووي، وهما تقييد البرنامج النووي الإيراني ومراقبته بشكل صارم و (إلى حد أقل) رفع العقوبات – يتحققان بنجاح وبحرزان نتائج ملموسة.

أ. الالتزامات النووية

منذ كانون الثاني/يناير 2016، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تحقق في تسع مناسبات منفصلة، وشهد الأمين العام للأمم المتحدة أربع مرات، بأن إيران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي.⁶ حتى الآن، لم تقم رئاسة ترامب لا بتعديل مقاربة الولايات المتحدة حيال النواحي التقنية لتنفيذ الاتفاق ولا أجبرت إيران على تغيير مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.⁷ رغم أن إيران أنتجت أكثر مما ينبغي من الماء الثقيل مرتين خلال السنة الأولى، فإنها لم ترتكب انتهاكات تقنية في السنة الثانية.⁸ حافظت إيران على مسافة مريحة من عتبات الاتفاق النووي فيما يتعلق بمخزوناتهما من المواد الحساسة – أي 130 طن متري من الماء الثقيل و300 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب.⁹ رغم أن إدارة ترامب أوقفت مشنرياتها من الماء الثقيل الذي تنتجه إيران، فإن إيران ثابرت على نقل الفائض لديها من المادة إلى عُمان وتسعى لإيجاد المزيد من الاستخدامات المحلية له – على سبيل المثال في التنقيب عن النفط.¹⁰

استمرت المناظرات دون هوادة في اللجنة المشتركة للاتفاق النووي حول التفسيرات المتباينة للاتفاق، خصوصاً عندما تكون لغته غامضة. لكن هذه المناظرات كانت غالباً حول التفاصيل الانتقالية. على سبيل المثال، أشارت خطة إيران لأبحاث وتطوير التخصيب إلى أنها ستجري اختبارات على "نحو" عشرة أجهزة طرد مركزي متقدمة من طراز IR-6 باليورانيوم حتى العام 2019، في حين أنها طورت فعلياً 13 جهازاً. بعد نقاشات طويلة في اللجنة المشتركة، قبلت إيران بتفسير الأعضاء الغربيين بأن "نحو عشرة" يعني أحد عشر.¹¹ إن قيام إيران مؤقتاً بتنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى الضمانات الإضافية المعززة وتدابير الشفافية الواردة في الاتفاق النووي، فإنها

⁶ انظر: "Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015)", GOV/INF/2016/1, 16 January 2016; GOV/2016/8, 26 February 2016; GOV/2016/23, 27 May 2016; GOV/2016/46, 8 September 2016; GOV/2016/55, 9 November 2016; GOV/2017/10, 24 February 2017; GOV/2017/24, 2 June 2017; GOV/2017/35, 31 August 2017; and GOV/2017/48, 13 November 2017. Also see "Secretary-General report on the implementation of Security Council resolution 2231 (2015)", S/2016/589, 12 July 2016; S/2016/1136, 30 December 2016; S/2017/515, 20 June 2017; S/2017/2010, 8 December 2017.

⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017؛ ومع مسؤولين أميركيين، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2017. دبلوماسي أميركي قال: "سياستنا العامة في اللجنة المشتركة هي أن نكون أقل تساهلاً في المواقع التي كانت فيها إدارة أوباما أكثر تساهلاً، لكنها لم تؤد حتى الآن إلى نشوء توترات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، 8 كانون الأول/ديسمبر 2017. مسؤول رفيع المستوى في البيت الأبيض قال: "كلما تحاول إيران التطرق إلى التفاصيل التفسيرية للاتفاق، يكون جوابنا لا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

⁸ Crisis Group Report, *Implementing the Iran Nuclear Deal*, op. cit.

⁹ بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2017، كان لدى إيران 114 طن متري من الماء الثقيل و96.7 كيلو غرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67%.

¹⁰ مسؤول إيراني قال: "إدارة ترامب تريد أن تبدو شديدة، لكن الواقع هو أنه عندما اشترت إدارة أوباما 30 طن متري من الماء الثقيل الذي أنتجناه في العام 2016، أخبرتنا أن هذا الإجراء كان لمرة واحدة فقط". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. مسؤول أميركي أكد روايته وأضاف، "الأكثر من ذلك هو أنه ليس لدينا احتياجات فورية للمزيد من الماء الثقيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017. لقد تدمر منتقدو الاتفاق من أن إيران تحتفظ بملكية منشأة تخزين الماء الثقيل في عُمان، لكن هذا ليس أمراً غير اعتيادي حيث إن طهران تحتفظ بالمخزون إلى أن يتم العثور على مشتر له؛ إضافة إلى ذلك، فإن إعادة للمادة يمكن أن ينتج عنها تجاوز إيران للعتبة يشكل انتهاكاً واضحاً. "Iran tells IAEA it plans to ship heavy water abroad", Reuters, 6 June 2017; "Iran says US new policy on heavy water is 'Washington's problem'", IRNA.ir, 1 December 2017.

¹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، وأميركيين وأوروبيين، فيينا، برلين وواشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2017. George Jahn, "Iran nuclear constraints to ease in about a decade, secret document reveals", Associated Press, 18 July 2016.

وضعت برنامجها النووي تحت أشد نظم التفتيش الموجودة حالياً صرامة.¹² في العام 2017، لم تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي مشكلة في التفتيش على أية مواقع كانت بحاجة إلى الوصول إليها.¹³ حقيقة أن الوكالة لم تزر مواقع عسكرية، والتي أعلنها المسؤولون الإيرانيون خارج نطاق التفتيش، أصبحت كرة قدم سياسية.¹⁴ "إذا كان تفتيش المواقع العسكرية الإيرانية مجرد حلم، كما تقول إيران، فإن التزام إيران بالاتفاق النووي حلم أيضاً"، على حد تعبير سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي.¹⁵

إلا أنه، ومن الناحية العملية، لم يكن هناك أزمة، حيث لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفويض بزيارة أي موقع تعتبره ضرورياً؛ وتستفيد من خاصية فريدة في الاتفاق النووي – إضافة إلى البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة – ينص على أن تسمح إيران بإمكانية الوصول إلى أي مواقع مشكوك بها خلال 24 يوماً أو تواجه تفعيل آلية تسوية نزاعات واحتمال إعادة فرض العقوبات. يبدو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يكن لديها مبرر لطلب الوصول إلى مواقع عسكرية، ورغم الخطاب المعلن، فإنها مُنحت إمكانية الوصول إلى مثل تلك المواقع من قبل المسؤولين الإيرانيين في الماضي.¹⁶ ينبغي أن يعتبر ضماناً كافياً أن عمليات تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية متكررة – وتمت بجولات متتابعة من عمليات التفتيش والتحليل – وأنه، دون الوصول الكامل، لا تستطيع الوكالة أبداً أن تتوصل إلى ما يسمى "خلاصاتها الأوسع"، التي تهمت بها إيران بعمق لأنها تنص ضمناً على أن جميع المواد والأنشطة النووية في إيران مدنية بحتة. من المؤكد أن تسييس عملية التحقق سيخلق أثراً عكسياً – ما لم يكن الهدف إيجاد ذريعة لتفويض الاتفاق النووي.¹⁷

أصبح أحد العناصر الأكثر ابتكاراً في الاتفاق النووي أحد أكثر عناصره إشكالية في العام 2017؛ أي القسم T، الذي يتعلق بالأنشطة التي يمكن أن تسهم في تصميم وتطوير قنبلة نووية. معاهدة حظر الانتشار النووي لا تعرف ما يتطلبه تصنيع سلاح نووي. القسم T يسد هذه الفجوة من خلال حظره الصريح لأنشطة معينة ولمواد ذات استخدام مزدوج تتعلق بتصنيع الأسلحة النووية. إلا أنه القسم الوحيد في الجزء النووي من الاتفاق النووي الذي لا يذكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية صراحة ولا يحدد التزامات إيران.

¹² يوسع البروتوكول الإضافي (INFCIRC/540) للاتفاق الشامل للضمانات إمكانية وصول الوكالة إلى جميع أجزاء دورة الوقود النووي في الدولة وينص على حقوق وصول أكبر. طبقاً للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن "مفتشي الوكالة يقضون الآن نحو 3,000 يوم في الميدان في إيران كل عام، وهو ضعف عدد الأيام التي قضوها في العام 2013. كجزء من أنشطة التحقق الشاملة التي يقومون بها، فإنهم أخذوا مئات العينات البيئية ووضعوا نحو 2,000 ختماً لا يمكن التلاعب بها على المواد والمعدات النووية. إضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجمع وتحليل مئات آلاف الصور الملتقطة يومياً بكاميرات مراقبتها المتقدمة في إيران، كما تجمع وتحلل عدة ملايين من المعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة كل شهر". "لقد باتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمتلك الآن صلاحيات تفتيش أكبر في إيران، وزادت معارفها لبرنامجها النووي"، IAEA.org, 14 November 2017.

¹³ لقد استقبلت إيران تقريباً عمليتي تفتيش نووي مفاجئتين شهرياً ونحو ضعف العدد الإجمالي من الزيارات التي كانت تستقبلها قبل خمس سنوات. بموجب بند الوصول المرتب في اتفاق الضمانات الشاملة، يمكن للمفتشين طلب الوصول خلال ساعتين إلى منشأة في موقع يقومون بالتفتيش فيه حالياً وخلال 24 ساعة إلى موقع جديد. Jonathan Tirone, "Iran atomic inspections double with deal questioned by Trump", Bloomberg, 11 September 2017.

¹⁴ Parisa Hafezi, "Iran rejects U.S. demand for U.N. visit to military sites", Reuters, 29 August 2017. بوب كوركر، الرئيس الجمهوري للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، قال إن الولايات المتحدة كانت تدفع من أجل الوصول إلى "مختلف المنشآت" في إيران، "وإذا لم يسمحو لنا، انفجار! ... ينبغي أن يكون انهيار هذا الاتفاق بسبب إيران. لا ينبغي أن يكون بسبب الولايات المتحدة، لأننا نريد أن يكون حلفاؤنا معنا". Washington Post, 26 July 2017.

¹⁵ "Ambassador Haley on the latest Iranian misbehavior", U.S. mission to the UN, 31 August 2017.

¹⁶ "Nuclear inspectors should have access to Iran military bases: Haley", Reuters, 25 August 2017. مسؤول رفيع في البيت الأبيض قال: "رغم الخطاب الحاد للإيرانيين وقولهم: 'لا يمكن، بأي طريقة، فإن هناك سوابق كثيرة منحوا فيها إمكانية الوصول إلى مواقع عسكرية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، تشرين الأول/أكتوبر 2017. بين عامي 2003 و2005، فتشت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مواقع عسكرية. انظر IAEA, 18 "GOV/2005/87".

November 2005. مسؤول في الوكالة لاحظ قائلاً: "إن الوكالة لا تميز حتى بين مواقع عسكرية ومواقع مدنية، لكن لم يكن لدينا سبب لزيارة مجمع عسكري حتى الآن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. بنود الوصول في الاتفاق النووي مصممة لمنع التلوث؛ على سبيل المثال، استغرق الأمر ثلاث سنوات كي تمنح إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول إلى مجمع برشين العسكري قبل التوصل إلى الاتفاق. للمزيد من التفاصيل، انظر الملحق الأول للاتفاق النووي، JCPOA Annex I, Section Q at https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/annex_1_nuclear_related_commitments_en.pdf.

¹⁷ خبير في حظر الانتشار كتب: "بمرور الوقت، ستركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المواقع التي تستضيف صناعة دورة الوقود النووي الإيرانية، وبعد ذلك، على جملة من الجامعات، والمختبرات، وغيرها من منشآت البحث والتطوير – بما في ذلك المواقع العسكرية – والتي قد تكون ضالعة في عمل متصل بالبرنامج النووي الإيراني. إن القيام بالتحقق بهذه الطريقة قد يخيب آمال المنتقدين الذين يتطلعون إلى نتائج فورية، لكن هذا قد يبني الثقة وفي الوقت نفسه يشكل مخاطر تزداد بشكل تراكمي من أن إيران قد لا تتعاون". Mark Hibbs, "Implementing the JCPOA", Arms Control Wonk, 4 October 2017.

منتقدو الاتفاق يتهمون الوكالة بأنها غير قادرة على التحقق من التزام إيران بموجب هذا البند.¹⁸ حقيقة أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، لاحظ أن "أدواتنا محدودة" وأن "قدراتنا أكبر من التوضيح سيكون مفيداً" عزز من هذه الادعاءات.¹⁹ لكن الاندفاع نحو فعل المزيد للتحقق من الجزء T يبدو أنه يهدف أكثر إلى إثارة أزمة تفتيش، وهو ما يمكن أن يستغله منتقدو الاتفاق لاحقاً للإشارة إلى عدم التزام إيران، منه إلى معالجة مخاوف تحقق حقيقية. في الواقع، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمتع بالسلطة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2231 لمراقبة جميع التزامات إيران النووية وقد أكدت أنها تفعل ذلك فيما يتعلق بالقسم T.²⁰ إن طلب مديرها العام لتوضيحات ينبع من غياب التفاصيل بما يتعلق بألية التحقق نفسها، وليس من الافتقار إلى الصلاحية أو إلى إمكانية الوصول. لكن اللجنة المشتركة لم تتمكن من توجيه الوكالة فيما يتعلق بهذه القضايا بسبب انقساماتها الداخلية الخاصة حول المدى الذي ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تذهب إليه.²¹ الأمر الأكثر أهمية هو أن القسم T صمم بشكل رئيس كرادع لضمان حظر أنشطة تصنيع الأسلحة بشكل لا غموض فيه ودون وجود أحكام ذات مهل زمنية محددة.²²

رغم هذه المناظرات السجالية، فإن أعضاء آخرين في مجموعة الخمسة + واحد أظهروا التزامهم بالاتفاق النووي من خلال الاستثمار المادي في برنامج إيران النووي؛ حيث بدأت روسيا ببناء محطة طاقة نووية ثانية في مدينة بوشهر الساحلية الجنوبية واستمرت بإجراء دراسات جدوى على تحويل موقع تخصيب فودرو المحصن إلى مركز دولي للفيزياء.²³ واستمرت الصين بالعمل على تحديث مفاعل الماء الثقيل في أراك، وهو مشروع مشترك بين إيران، والصين والولايات المتحدة.²⁴ وعقد الاتحاد الأوروبي حلقتي بحث على مستوى رفيع حول التعاون النووي مع إيران واستثمر 20 مليون يورو (نحو 24.4 مليون دولار) في تعزيز ممارسات السلامة والأمان في البلاد.²⁵ في حين استعاد العلماء الإيرانيون إمكانية الوصول إلى ورشات العمل التقنية التي تعدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل إنهم استضافوا بعضها، فإن التعاون النووي مع البلدان الأخرى غير الخمسة + واحد تراجع.²⁶ يشكل عداء إدارة ترامب للاتفاق، وجهودها المتعمدة لإعاقة مثل هذا التعاون، أحد أسباب محدودية التقدم على هذا الصعيد.²⁷

تلقت قناة المشتريات التابعة للاتفاق النووي التي تمكن إيران من الوصول إلى المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، والتي تديرها مجموعة عمل المشتريات في اللجنة المشتركة، 18 طلباً وعالجتها (مقارنة بستة خلال عامي 2016 و 2017) فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى

¹⁸ Olli Heinonen and David Albright, "Verifying section T of the Iran nuclear deal", Foundation.

¹⁹ "IAEA chief calls for clarity on disputed section of Iran nuclear deal", Reuters, 26 September 2017.

²⁰ "The Agency's verification and monitoring of Iran's other JCPOA nuclear-related commitments continues, including those set out in Sections D, E, S and T of Annex I of the JCPOA". Paragraph 26 in "GOV/2017, 48", IAEA, op. cit.

²¹ أحد المفتشين النوويين قال: الفقرتان 82.2 و 82.3 في الاتفاق النووي تشيران إلى التقنيات المناسبة لقبلة نووية، وهو تعبير غامض. هل ينبغي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستخدم القواعد التوجيهية لمجموعة المزدوجين النوويين أو قائمة أخرى؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. روسيا تعارض بقوة إيجاد سابقة تقوم فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوسيع تفويضها بشكل يتجاوز حسابات المواد النووية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين روس، موسكو، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

²² على حد تعبير مسؤول إيراني رفيع، فإن "الواقع هو أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع تقديم إثبات سلبي ولا تستطيع أيضاً أن تفتش كل جهاز كمبيوتر محمول في إيران بحثاً عن نماذج حاسوبية لمحاكاة القنابل النووية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017.

²³ سنتج إيران، بمساعدة روسية، نظائر طبية مستقرة في فودرو، باستخدام 358 جهاز طرد. "Russia starts building Bushehr 2 nuclear power plant in Iran", *Russia Today*, 31 October 2017.

²⁴ يشككي الإيرانيون من أن الصين تتلصق في المشروع، الذي يقدم ببطء. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017. مسؤول أميركي قال: "تذكروا أن الصينيين هم من اخترعوا البيروقراطية! لكن الإيرانيين ملامون أيضاً بسبب إجرائهم تغييرات، على سبيل المثال على تصميم الوقود. رغم أن أراك يتقدم باستمرار خطوطين إلى الأمام ويتراجع خطوة إلى الخلف، فإننا حققنا تقدماً كبيراً هذا العام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017. Ali Kushki, "Iran, China sign nuclear plant redesign contract", *Tehran Times*, 23 April 2017.

²⁵ "EU donates €20m for nuclear energy in Iran", *Financial Tribune*, 23 November 2017.

²⁶ التعاون النووي، كما يرد في الملحق الثالث للاتفاق النووي، مكون محوري - لكنه طوعي - في الاتفاق. لقد ناقشت إيران الاتفاقات مع بلدان أخرى، لكن هذه الاتفاقات لم تثمر بعد. "Iran, Switzerland underline continued cooperation on nuclear safety system", *Fars News*, 26 November 2017; "Iran hosts nuclear safety forum", *Tehran Times*, 2 May 2017.

²⁷ على سبيل المثال، منعت الولايات المتحدة مشاركة إيران في مشروع الانصهار النووي في المفاعل التجريبي النووي الحراري الدولي في فرنسا. Richard Stone, "United States blocks Iran from fusion megaproject", *Science*, 31 October 2017.

إيران.²⁸ أشار المنتقدون إلى تقرير استخباراتي ألماني يشير إلى أن إيران استمرت في مشترياتها غير القانونية لمواد حساسة للانتشار خارج هذه القناة.²⁹ إلا أن النسخة العلنية من التقرير لاحظت أن المشتريات كانت في معظمها تتعلق ببرنامج الصواريخ الإيراني، الذي لا يغطيه الاتفاق، وأن الأدلة "لم تكشف أي انتهاك لـ [الاتفاق النووي]"³⁰.

ب. الالتزامات بتخفيف العقوبات

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أصبح أثر تخفيف العقوبات على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي في إيران ملموساً بشكل متزايد، رغم أن فوائده لم تصل إلى السكان بشكل عام، ما أحبط التوقعات وأسهم في الاضطرابات الشعبية في سائر أنحاء البلاد.

طبقاً لصندوق النقد الدولي، فإن إيران – التي انتعشت نتيجة ازدياد مبيعاتها من النفط بعد العقوبات – حققت نمواً اقتصادياً بمعدل 12.5% خلال السنة المالية الإيرانية (آذار/مارس 2016 – آذار/مارس 2017) ويتوقع أن تحقق نمواً بمعدل 4.2% خلال فترة 2018/2017. وتم احتواء التضخم بمعدلات تقل عن 10%.³¹ ارتفع معدل تجارة إيران مع الاتحاد الأوروبي بعامل 1.6 في الأشهر التسعة الأولى من العام 2017 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ووصل إلى 14.8 مليار يورو (نحو 18 مليار دولار).³² وقعت إيران عقود استثمار كبيرة، بما في ذلك اتفاقاً مهماً رمزياً بمبلغ 4.8 مليار دولار مع عملاق الطاقة الفرنسي توتال للاستثمار في حقل غاز طبيعي على شواطئ إيران.³³ على وجه الإجمال، امتصت البلاد نحو 8 مليار دولار على شكل استثمار أجنبي مباشر وأمنت خطوط اعتماد لمشاريع في إيران من قبل مصارف في أوروبا وشرق آسيا.³⁴

رغم ذلك، لا يزال هناك تحديات كبيرة. من الواضح أن إدارة روحاني بالغت في تقديم الوعود وقصرت في الوفاء بها؛ كما أن معدلات نمو الاقتصاد الإيراني قد تكون خادعة؛ حيث ارتفعت معدلات البطالة منذ توقيع الاتفاق النووي، وازدادت حدة الفقر والتفاوت في الدخل؛ وتشير الأرقام المتعلقة بالصادرات لعام 2017 إلى أن الصادرات غير النفطية تراجعت.³⁵

²⁸ القناة غير مسبقة، وتكمل ترتيبات الضبط الموجودة للصادرات بينما تفوض سلطة مجلس الأمن بدرجة كبيرة إلى مجموعة عمل المشتريات في اللجنة المشتركة. انظر S/2017/1030, UN, op. cit من بين المقترحات الأربعة والعشرين التي تم تلقيها منذ العام 2016، تمت الموافقة على 16 منها، ورفضت ثلاثة وتم سحب خمسة من قبل الدول صاحبة المقترحات. مسؤول أمريكي قال: "إن العدد القليل نسبياً من الطلبات يعني أنه ينبغي فعل المزيد لتعريف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذه العملية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر 2017.

²⁹ "Cotton and colleagues urge Tillerson not to certify Iran compliance with the JCPOA", Senator Cotton's office, 11 July 2017.

³⁰ "Brief summary 2016 Report on the Protection of the Constitution", German Federal Interior Ministry, 4 July 2017.

³¹ "IMF Staff Completes 2017 Article IV Mission to Islamic Republic of Iran", IMF, 17 December 2017.

³² بلغت صادرات إيران إلى البلدان الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي في العام 2017، 7.3 مليار يورو، بزيادة ضعفين مقارنة بالعام 2016؛ وبلغت وارداتها من دول الاتحاد 7.5 مليار يورو، بزيادة 1.3 مرة عن عام 2016. "Iran-EU trade rises", *Financial Tribune*, 2 December 2017.

³³ العقد، ومدته عشرون عاماً، هو الأول الذي يستند إلى العقد النفطي الإيراني الجديد. تمتلك توتال 50.1% من الأسهم مع شركة CNPC الصينية (30%)، وشركة Petro Pars الإيرانية (19.9%). "Total and NIOC sign contract for the development of phase 11 of the giant South Pars gas field", Total, 3 July 2017. Ilina, 22 July 2017. كانت شركة النفط الإيرانية الوطنية قد وقعت 33 مذكرة تفاهم مع 28 شركة، نفذت أربع منها. Cathleen Cimino-Isaacs and Kenneth Katzman, "EU-Iran trade and investment relations", Congressional Research Service, 25 October 2017.

³⁴ "8 billion FDI was absorbed in 2017/18", Mehr News, 14 December 2017. تم ترتيب خطوط الاعتماد الأكبر من خلال مجموعة الاستثمار الصينية CITIC (10 مليار دولار)، والمصرف الكوري للتصدير والاستيراد (9.4 مليار دولار)، وشركة تأمين الصادرات والاستثمارات اليابانية والمصرف الياباني للتعاون الدولي (بشكل مشترك 10 مليار دولار). في أوروبا، فتحت خطوط اعتماد أصغر من قبل أويربنك النمساوي (1.2 مليار دولار) ومصرف دانسك الدانماركي (600 مليون دولار). بحلول أواسط أيلول/سبتمبر 2017، تمكنت المصارف الإيرانية من تأسيس 797 علاقة مراسلة مع 273 مصرفاً في سائر أنحاء العالم، وأجرت معاملات بقيمة 57 مليار دولار. "هفتمين گزارش سهاهه وزارت امور خارجه به کمیسیون امنیت ملی و سیاست خارجی مجلس شورای اسلامی در خصوص اجرای برجام". [التقرير الربعي السابع لوزارة الخارجية للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان حول تنفيذ الاتفاق النووي]، وزارة الخارجية الإيرانية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

³⁵ بلغ معدل البطالة بين الشباب 26%، رغم توفير نحو 700,000 فرصة عمل جديدة بحلول ربيع العام 2017. "Unemployment remains critical", *Financial Tribune*, 7 November 2017; "Iran 2017 foreign trade

استمرار إجماع مصارف الصف الأول الدولية على التعامل مع إيران أعاق اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال إعاقه خدمات المقاصة وتمويل العقود الكبرى.³⁶

وتتعدد الأسباب. هناك مخاطر قانونية أو مخاطر الالتزام، والمتعلقة باحتمال وجود انتهاكات للعقوبات المتبقية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (وفي حالة الولايات المتحدة، العقوبات الجديدة) على إيران.³⁷ في العام 2017، أصدر الكونغرس قانون مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات لعام 2017، ما أدى إلى فرض عقوبات على أفراد وكيانات مرتبطة ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني أو بيع أو نقل المعدات العسكرية إلى إيران وقوات الحرس الثوري.³⁸ رد البرلمان الإيراني بإجراء خاص به بعنوان "مواجهة الأفعال الإرهابية والمغامرة لأميركا".³⁹

الإدارة الأميركية من جهتها وضعت قائمة سوداء بنحو 100 فرد وكيان على علاقة بإيران لمشاركتهم في برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، ودعم لاعبين من غير الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان.⁴⁰ كما صنفت الحرس الثوري الإيراني كياناً إرهابياً؛ وهي المرة الأولى التي يصنف فيها أحد الفروع الرسمية للقوات المسلحة في دولة على هذا الأساس. وهي مهمة بالنظر إلى الدور الواسع الذي يلعبه الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني غير الشفاف، ما يجعل بدوره القيام بإجراءات المتابعة المالية اللازمة أمراً صعباً ومعقداً.⁴¹ كان الحرس الثوري الإيراني قد هدد بالرد وذلك باعتبار قوات الولايات المتحدة في المنطقة إرهابية، وحذر من وجود الولايات المتحدة ضمن مدى الصواريخ الباليستية الإيرانية، لكنه حتى الآن لم يتخذ مثل هذا الإجراء.⁴²

الأمر الذي لا يقل تنفيراً للاستثمارات هو أن العقوبات المعلقة بموجب الاتفاق يمكن أن يعاد فرضها، بالنظر إلى خطاب إدارة ترامب المعادي للاتفاق النووي والتهديدات المتكررة بالخروج منه. يمكن استئناف العقوبات الأميركية الأحادية من خلال أوامر إدارية بسيطة؛ ويمكن آلية إعادة فرض العقوبات في الاتفاق أن تعيد فرض عقوبات الأمم المتحدة إذا ادعى أحد الأطراف أن إيران نكثت بالتزاماتها.⁴³ كما أن هناك مخاطر سياسية أو مخاطر على السمعة – وهي أداة يذكر أن ترامب استخدمها لإقناع الدول المشاركة في قمة مجموعة العشرين في تموز/يوليو 2017 بعدم التعامل مع "دول ترعى الإرهاب، وخصوصاً إيران".

الارتفعت نسبة الأشخاص الذين يحصلون على أقل من 3.6 دولار يومياً في المناطق الريفية و5 دولارات في المناطق الحضرية من 3.3 و3%، على التوالي، في العام 2013 إلى 6.8 و4.3% في العام 2016". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات بالبريد الإلكتروني مع جواد صالحی أصفهاني، الأستاذ في جامعة فرجينيا التقنية، واشنطن دي سي، 2 كانون الثاني/يناير 2017.

³⁶ أحد الخبراء قال: "المشكلة ليست في حجم التعاملات المالية، بل في حقيقة عدم ارتباطها بالنظام المالي الدولي، ما يجعل حتى المعاملات المالية الروتينية مكلفة أو معقدة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع إسفانديار باتمانغليتش، الشريك المؤسس لشركة Bourse and Bazaar. واشنطن دي سي، 20 كانون الأول/ديسمبر 2017. مسؤولون بريطانيون وألمان حاولوا تشجيع المصارف التي تملكها دولهم على التعامل مع إيران دون نجاح. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، لندن وبرلين، نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2017.

³⁷ لمراجعة وصف للعقوبات المتبقية، انظر تقرير مجموعة الأزمات، Crisis Group Report, *Implementing the Iran Nuclear Deal*, op. cit.

³⁸ في 2 آب/أغسطس 2017، وقع ترامب قانون مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات. انظر القانون العام 115-44.
³⁹ يطلب مشروع القانون من الحكومة الإيرانية والقوات المسلحة وضع استراتيجية "المواجهة انتهاكات الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم، ودعم الهيئات الإيرانية والأفراد الإيرانيين المتأثرين بالعقوبات الأميركية". كما خصص مشروع القانون أكثر من 260 مليون دولار لكل من برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني وقيلق القدس. Thomas Erdbrink, "Iranian parliament, facing U.S. sanctions, votes to raise military spending", *The New York Times*, 13 August 2017.

⁴⁰ أصدرت وزارة الخزانة الأميركية تسع شرائح من العقوبات، وحددت 95 هدفاً في الصين، وإيران، ولبنان، والامارات العربية المتحدة وأوكرانيا فيما يتصل بالحرس الثوري الإيراني وبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني، ودعم الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وزارة الخزانة الأميركية من جهتها فرضت عقوبات على ثمانية عشر شخصاً وكياناً.

⁴¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رواد أعمال أوروبيين، زيورخ، وبرلين، وفيينا، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2017. صنفت وزارة الخزانة الأميركية كامل الحرس الثوري الإيراني، والذي خضعت الهيئات التابعة له وقادته أصلاً للعديد من العقوبات الأميركية، بوصفها منظمات إرهابية عالمية مصنفة بشكل خاص بموجب الأمر التنفيذي رقم 13224 والفقرة 105 من قانون مواجهة خصوم أميركا من خلال العقوبات بسبب دعمها لفيلق القدس الذي صنف هو نفسه منظمة إرهابية عالمية في العام 2007. John Hudson and Borzou Daragahi, "Trump's boldest foreign policy move today wasn't decertifying the Iran deal", *BuzzFeed*, 13 October 2017.

⁴² "IRGC Commander: CAATSA means abrogation of nuclear deal, U.S. should withdraw bases to 2,000km away", *Fars News*, 8 October 2017.

⁴³ بموجب الفقرتين 36 و37 من الاتفاق النووي، وبعد عملية تقاضي تدوم 35 يوماً، إذا لم يفتتح الطرف المشتكي، فإن بوسعه إحالة شكواه على أنها إخلال كبير إلى مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يصوت خلال 30 يوماً على قرار بالاستمرار بتعليق العقوبات – وهو قرار يمكن للطرف المشتكي أن يعترض عليه، ما يعيد فرض العقوبات.

انتقدت إيران هذا، ليس دون مبرر، بوصفه انتهاكاً للاتفاق النووي، رغم أن إدارة ترام لم تعتبره كذلك.⁴⁴ كما ضغط بعض خصوم إيران الإقليميين على الشركات الغربية للاختيار بين الاستثمار في إيران والتعامل مع هؤلاء الخصوم.⁴⁵

النظام المصرفي الإيراني لا يزال مصنفاً من قبل فريق العمل الخاص بالإجراءات المالية، الذي يضع معايير منع تبييض الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، بوصفه نظاماً عالي المخاطر ويتسم بولاية غير متعاونة. إدارة روحاني اتخذت خطوات مهمة لتحسين الشفافية داخل النظام المالي الإيراني وتعزيز المعايير المصرفية.⁴⁶ رداً على ذلك، علق فريق العمل الخاص بالإجراءات المالية إجراءاته المضادة التي تتطلب إجراءات تدقيق مالي معززة في التعامل مع المصارف الإيرانية في حزيران/يونيو 2016، وهو قرار جده في حزيران/يونيو 2017 وسعيد تقييمه في شباط/فبراير 2018 بعد تجاوز الموعد النهائي لتنفيذ إيران للإصلاحات المتفق عليها في 31 كانون الثاني/يناير.⁴⁷ لكن تبقى هناك بعض المخاطر التشغيلية؛ حيث يظل الفساد المستشري والأنظمة المعقدة من بين جملة التحديات المتجذرة والتي تجعل من الصعوبة بمكان التعامل التجاري مع إيران.⁴⁸

المسح الذي أجرته مجموعة الأزمات والذي شمل مدراء رفيعي المستوى ممن يضطلعون بمسؤوليات مباشرة عن التعامل مع إيران في شركات دولية يظهر أن 79% من الشركات التي تبحث عن فرص في إيران أجلت خططها منذ تنفيذ الاتفاق النووي. وتشير أغلبية طاغية بين هؤلاء (57%) إلى أن السبب الرئيس للتأجيل كان الخشية من إعادة فرض العقوبات الأميركية، تليها البيئة الناظمة الضعيفة في إيران (11%) والحمايات القانونية، بين مخاطر أخرى (انظر الفقرة 3 في الملحق أ). عندما طلب منهم ذكر العقبة الرئيسية التي تحول دون انتشارهم في السوق الإيرانية، ذكر الذين شملهم المسح بشكل رئيس المخاطر المرتبطة بالالتزام بالعقوبات الأميركية (32%)، يليها عدم إمكانية الوصول إلى التمويل (21%) والمخاطر السياسية وتلك المتعلقة بالسمعة (15%).

من الواضح أن معظم الشركات أجلت قرارات تجارية رئيسية فيما يتعلق بإيران بسبب مخاطر خارجية، رغم اعترافها بنقاط الخلل الداخلية في بيئة الأعمال الإيرانية، والتي تعتقد أغلبية (79%) أن إيران لم تعالجها بشكل مناسب. مدير تنفيذي لشركة تأمين فرنسية لخص الشعور السائد قائلاً: "إن القضايا الداخلية في إيران، بدءاً بالفساد وانتهاء بسوء الإدارة، لا تزيد ولا تقل تعقيداً عن أي سوق جديد. المختلف هو السيف المعلق فوق السوق".⁴⁹

44 مسؤول إيراني رفيع قال: "تنفيذ الاتفاق النووي غير متوازن. لقد التزمت إيران بالاتفاق 100% طبقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية. على النقيض من ذلك، فإن الولايات المتحدة انتهكت ليس فقط روح الاتفاق، بل حرفته أيضاً. من خلال توقيعه، التزمت الولايات المتحدة بالإحجام عن أي شيء من شأنه أن يقوض الاتفاق النووي، بما في ذلك من خلال تصريحاتها العلنية. وقد فعل ترامب عكس ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، 7 كانون الثاني/يناير 2018. Zeeshan Aleem, "Iran says the US is violating the nuclear deal. It has a point", Vox, 21 July 2017. مسؤول أوروبي رفيع قال أيضاً: "التهدد الحقيقي للاتفاق النووي الآن يتمثل في التصريحات والأفعال الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية والمصممة لتغيير الاستثمارات. من الصعب عدم رؤية أن هذه الأفعال والتصريحات لا تتسجم مع الاتفاق النووي". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018. على الولايات المتحدة، بموجب الفقرة 29 من الاتفاق النووي، أن "تحجم عن أي سياسة تهدف بشكل محدد إلى التأثير مباشرة وبشكل سلبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران"، وطبقاً للفقرة 33، "أن توافق على خطوات لضمان وصول إيران إلى مجالات التجارة، والتكنولوجيا، والتمويل والطاقة".

45 عدد من المدراء التنفيذيين في قطاع الطاقة أخبروا مجموعة الأزمات أن مسؤولين سعوديين وإماراتيين نقلوا هذه الرسالة لهم بشكل مباشر وغير مباشر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، لندن، نيسان/أبريل 2017. في اجتماعه الذي عقده في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 مع الرئيس الفرنسي ماكرون، ذكر أن نائب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لوح باحتمال عقد صفقات مربحة مع الرياض إذا أوقفت فرنسا تعاملاتها التجارية مع إيران. ويذكر أن ماكرون رد بالتعبير عن صدمته وغضبه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، كانون الأول/ديسمبر 2017، كانون الثاني/يناير 2018.

46 ذهبت الحكومة إلى حد إصدار تعليمات للمصارف بالتوقف عن تقديم الخدمات المصرفية للشركات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. "Iranian banks give Revolutionary Guard the cold shoulder", *Financial Times*, 18 September 2016.

47 "FATF extends suspension of Iran countermeasures", *Financial Tribune*, 25 June 2017.

48 وضع البنك الدولي إيران في المرتبة 124 عالمياً من بين 190 اقتصاداً على مؤشر سهولة القيام بالأعمال لعام 2018، هبوطاً من المرتبة 118 من بين 189 عندما بدأ تنفيذ الاتفاق النووي. "Causes of super challenges", *Financial Tribune*, 18 September 2017.

49 مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2017.

III. سنة العيش بخطر

منذ استلامه مهام منصبه، انتقد الرئيس ترامب الاتفاق النووي بشكل متكرر بوصفه "أسوأ المعاملات وأكثرها أحادية"، وأيضاً بوصفه "إجراً للولايات المتحدة".⁵⁰ رغم ذلك وفي حين كانت الإدارة تجري مراجعة استراتيجية تشمل جميع أجهزتها للسياسة الأميركية حيال إيران، والتي يشكل الاتفاق النووي عنصراً واحداً فيها، التزمت بجانبها من الاتفاق من خلال الاستمرار بإصدار شهادات دورية بتفويض من الكونغرس بالتزام إيران وتمديد تعليق العقوبات.⁵¹ لقد فعلت ذلك على مضض؛ وعبر الرئيس وبعض مستشاريه المقربين علناً عن شكوك عميقة.⁵² إلا أن كل إجراء إيجابي لتمديد تعليق العقوبات كان يأتي متبوعاً بتصريحات نارية تدين سياسات إيران الإقليمية والمحلية ويضيف تصنيفات جديدة لقائمة العقوبات الأميركية.⁵³

أخيراً، في تشرين الأول/أكتوبر، ورغم اعتقاد بنشاطه عدد كبير من أعضاء فريق ترامب للأمن القومي بأن إيران كانت ملتزمة، فإن الرئيس رفض إعادة التصديق على الاتفاق النووي على أساس أن تعليق العقوبات لم يكن متناسباً مع الخطوات التي اتخذتها إيران.⁵⁴ هذا الخيار سمح للبيت الأبيض بإظهار معارضته للاتفاق؛ وخلق شكوكاً حيال بقائه دون تحمل المسؤولية المباشرة عن تفويضه؛ ونقل العبء إلى الكونغرس، الذي يمكن أن يستخدم عملية سريعة عبر أغلبية بسيطة – مصممة بموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 – لاستعادة العقوبات الأميركية المعلقة المرتبطة بالبرنامج النووي.⁵⁵

أبرزت الإدارة ثلاثة تبريرات رئيسية لهذا القرار. التبرير الأول هو الوحيد الذي يتصل مباشرة بالاتفاق النووي نفسه. وهو يدور حول ما تسميه الإدارة "انتهاء المفعول"، وهو اسم غير دقيق يشير إلى حقيقة أن القيود المختلفة – لكن ليس جميعها – والمفروضة على البرنامج النووي الإيراني ينتهي مفعولها في وقت معين وهو ما يمنح إيران، كما يقول منتقدو الاتفاق، مساراً صبوراً لبناء أسلحة نووية.⁵⁶ في الواقع، في

⁵⁰ انظر: "Remarks by President Trump to the 72nd Session of the UN General Assembly", White House, 19 September 2017; "Remarks by President Trump on Iran Strategy", White House, 13 October 2017. ⁵¹ لقد أصدر الرئيس ترامب حتى الآن تسعة تمديدات لتعليق العقوبات على إيران من خلال تجديده لتعليق العقوبات لمدة 120 يوماً بموجب قانون التفويض الدفاعي القومي في 18 أيار/مايو 2017، و13 أيلول/سبتمبر 2017 و12 كانون الثاني/يناير 2018؛ وقانون تقليص التهديد الإيراني وحقوق الإنسان في سورية وقانون حرية إيران ومنع الانتشار النووي لمدة 180 يوماً في 14 تموز/يوليو 2017 و12 كانون الثاني/يناير 2018؛ وقانون العقوبات على إيران لمدة 180 يوماً في 17 تموز/يوليو 2017 و12 كانون الثاني/يناير 2018.

⁵² "لقد كنا لطيفين جداً معهم بالقول إنهم التزموا بالاتفاق. أنا شخصياً، أكن احتراماً كبيراً لشعبي، لكن لو ترك الأمر لي، لاعتبرتهم غير ملتزمين قبل 180 يوماً". هذا ما قاله ترامب في تموز/يوليو. انظر "Trump eyes tax-code overhaul", *Wall Street Journal*, 25 July 2017. مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية مايك بومبيو قال: "إن التزام إيران بالاتفاق النووي هو التزام على مضض، وفي حده الأدنى ومؤقت"، مشبهاً إيران بـ "المستأجرين السيئين". مؤتمر أسبن الأمني، 21 تموز/يوليو 2017.

⁵³ مسؤول إيراني رفيع قال: "تشعر الولايات المتحدة بأنها مجبرة على تغليف كل إجراء يبقي الولايات المتحدة جزءاً من الاتفاق بالإهانة والأذى [أي التصريحات القاسية وإضافة تصنيفات جديدة إلى قائمة العقوبات]. هذا هو تعريف التنفيذ بنية سيئة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017. على سبيل المثال، انظر "إيران تستمر برعاية الإرهاب"، وزارة الخارجية، 18 نيسان/أبريل 2017.

⁵⁴ Peter Baker, "Trump recertifies Iran nuclear deal, but only reluctantly", *The New York Times*, 17 July 2017; Karoun Demirjian, "Top military officials endorse staying in Iran deal, contradicting Trump", *Washington Post*, 3 October 2017; Anne Gearan, "'He threw a fit': Trump's anger over Iran deal forced aides to scramble for a compromise", *Washington Post*, 11 October 2017.

⁵⁵ انظر بيان مجموعة الأزمات، "Saving the Iran Nuclear Deal, Despite Trump's Decertification", 13 October 2017. بموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني، على الرئيس أن يقرر كل 90 يوماً أن إيران ملتزمة كلياً بتنفيذ الاتفاق النووي؛ (2) أن إيران لم ترتكب انتهاكاً مادياً؛ (3) أن إيران لم تتخذ أي إجراء من شأنه أن يدفع قديماً ببرنامج أسلحة نووية؛ (4) أن تعليق العقوبات مناسب ومتناسب مع الإجراءات المتخذة من قبل إيران وحيوي لمصالح الأمن القومي الأميركي. قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، القانون العام: 114-117، 22 أيار/مايو 2015. مسؤول أميركي قال: "عملنا بشكل حثيث جداً على إيجاد خيار يمنحنا مجالاً للمناورة دون وضع الولايات المتحدة في حالة انتهاك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017. مسؤول في الكونغرس قال: "لقد نزع الرئيس سمسار الأمان من قبلة يدوية ورماها في ملعبنا، وسط أجندة تشريعية كثيفة جداً، فقط لأن الرئيس لم يجبه وجود هذه الشوكة السياسية المتكررة في خصرته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

⁵⁶ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حذر قائلاً: "خلال بضع سنوات، سترفع القيود [النووية] بشكل تلقائي... ليس بفضل التغيير في سلوك إيران، وليس بسبب تراجع ممارستها للإرهاب أو عدوانها – بل سترفع بمجرد التغيير الحاصل في التقويم". مقتبس في *Jerusalem Post*, 19 September 2017، "Iran risks 'mortal peril' by threatening Israel". وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون عبر عن وجهة نظر مماثلة بالقول: "يمكننا تقريباً بدء العد العكسي وصولاً إلى زمن استئنافهم لقدرات الأسلحة النووية"، Fox News, 20 September 2017.

حين أن بعض البنود التي تقيد برنامج إيران النووي تنتهي بين عامي 2025 و2030، فإن بعض القيود الهامة دائمة.⁵⁷ التقرير الثاني يتعلق ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية.⁵⁸ والتقرير الثالث يتعلق بسياسات إيران الإقليمية، والتي تدينها الإدارة بوصفها توسعية ومزعزعة للاستقرار، وأيضاً بوصفها انتهاكاً لروح الاتفاق.⁵⁹ كما أعلن البيت الأبيض عن استراتيجية جديدة نحو إيران تبرز ما تعتبره الولايات المتحدة مخالفات إيران وسوء سلوكها دون أن تذكر كيف تعتزم واشنطن معالجتها.⁶⁰ في هذه الأثناء، فإنها رفعت السرية عن معلومات استخباراتية تتعلق بعلاقات طهران في الماضي بالقاعدة وقدمت معلومات حول ما يعتقد أنه تعاون إيران مع كوريا الشمالية ومزاعم بتقديمها صواريخ للمتمردين الحوثيين في اليمن.⁶¹

الدول الأخرى التي تفاوضت على الاتفاق جميعها ردت على عدم تجديد مصادقة الإدارة عليه بتعبيرها عن استمرار دعمها للاتفاق النووي.⁶² إيران تجاهلت القرار. قال روحاني: "خطاب [ترامب] الليلية أظهر أن [الاتفاق النووي] أقوى مما كان هذا الرجل يعتقد خلال حملته الرئاسية. هذا اتفاق دولي متعدد الأطراف، وليس وثيقة بين إيران والولايات المتحدة يتعامل معها بالطريقة التي تعجبه".⁶³

الإدارة والمشرّعون الرئيسيون، ورغم خطابهم، لم يكونوا راغبين بإعادة فرض العقوبات المتعلقة بالملف النووي، وهو ما سيرقى إلى انسحاب أحادي للولايات المتحدة من الاتفاق وسيشكل وصفاً لعزلة الولايات المتحدة وإدانتها من قبل حلفائها.⁶⁴ بدلاً من ذلك، فإنهم كانوا يميلون نحو مقاربة أكثر حذراً لكنها قد تنطوي على ضرر؛ فقد هددوا بإصدار تشريع بإعادة فرض تلقائية لعقوبات كان الكونغرس قد علقها إذا قامت إيران، بين أمور أخرى، بتوسيع برنامجها النووي، كما يسمح لها الاتفاق، بعد انقضاء بعض القيود التي يفرضها الاتفاق النووي.⁶⁵

⁵⁷ في العام 2024، يتم تخفيف بعض القيود على إنتاج واختبار أجهزة الطرد المتقدمة؛ وفي العام 2026، يمكن لإيران الشروع بالتخلي عن أجهزة الطرد من الجيل الأول، إلا أن قدرتها الكلية على التخصيب (أقل من ثلث ما كانت عليه قبل الاتفاق) ستبقى في مستواها الذي كانت عليه عام 2016 حتى العام 2028. حتى العام 2031، سيكون مستوى التخصيب مقيداً بـ 3.67%، ويبقى الحد الأقصى لمخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب هو 300 كيلو غرام؛ ويحظر عليها بناء مفاعل ماء ثقيل جديد وإعادة معالجة الوقود المنضب. تظل المراقبة المستمرة لمواقع إنتاج أجهزة الطرد قائمة حتى العام 2036، في حين أن مراقبة مناجم اليورانيوم الإيرانية تستمر حتى العام 2041. بعض البنود ليس لها تاريخ انتهاء صلاحية. على سبيل المثال، فإن طهران مطالبة إلى الأبد بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما تتخذ قراراً ببناء منشأة نووية. إذا صادقت إيران على البروتوكول الإضافي في العام 2023 وبشكل يرتبط برفع الكونغرس لعقوباته النووية بشكل دائم، فإن الوصول المعزز للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون أدياً.⁵⁸ أجرت إيران ثلاثة اختبارات على الصواريخ الباليستية في العام 2017: صاروخ خرمشهر متوسط المدى في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، وصاروخ هرمز 2 متوسط المدى ضد السفن في آذار/مارس. كما أنها أجرت تجربة على عربة إطلاق الأقمار الصناعية سيمورغ في تموز/يوليو. في حزيران/يونيو، أطلقت إيران ستة صواريخ متوسطة المدى من طراز ذو الفقار على تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور السورية رداً على هجمات التنظيم في طهران في وقت سابق من ذلك الشهر. "Western nations decry Iran space launch; U.S. levies sanctions", Associated Press, 28 July 2017; "Iran launches missiles into eastern Syria, targets ISIS", CNN, 19 June 2017.

⁵⁹ "Tillerson: Iran in 'technical compliance' with nuclear deal, but problems remain", CBS, 20 September 2017. مسؤول أوروبي رفض هذه الحجة ملاحظاً أن "الجملة التي يشير إليها تيلرسون [أن الاتفاق النووي سيسهم إيجابياً بتحقيق السلام والأمن الإقليمي والدولي] موجودة في مقدمة ديباجة اتفاق غير ملزم ولا وزن لها على الإطلاق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017.

⁶⁰ "President Donald J. Trump's new strategy on Iran", White House, 13 October 2017.

⁶¹ "CIA docs from Osama bin Laden raid suggest Iran-al Qaeda link", Associated Press, 2 November 2017; "North Korea, Iran draw suspicion over nuclear cooperation", *Wall Street Journal*, 20 September 2017; "Haley's 'smoking gun' on Iran met with skepticism at U.N.", *Foreign Policy*, 14 December 2017.

⁶² "Declaration by the Heads of State and Governments of France, Germany and the United Kingdom", 10 Downing Street, 13 October 2017; "Iran, EU and Russia defend nuclear deal after Trump threat", Reuters, 13 October 2017; "EU 28 committed to full and effective implementation of Iran deal", EU External Action Service, 16 October 2017.

⁶³ "Iran's president fires back at Trump on nuclear deal", *Washington Post*, 13 October 2017. وزير الخارجية جواد ظريف استغل ذلك للتشكيك بمصادقية الولايات المتحدة: "لا أحد سيثق بأن أي إدارة أميركية ستنتخرط في مفاوضات بعيدة المدى لأن مدة أي التزام من الآن فصاعداً بالنسبة لأي إدارة أميركية ستكون الفترة المتبقية لبقاء الرئيس في منصبه". CBS, 14 October 2017.

⁶⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين في الكونغرس الأميركي، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

⁶⁵ أعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بوب كوركر وتوم كوتون، وكلاهما جمهوريان، مشروع قانون - شاهدت مجموعة الأزمات مسودته - من شأنه أن يعيد فرض العقوبات الأميركية التي تم تعليقها إذا بلغت الفترة التي تفصل إيران عن إمكانية مراكمتها ما يكفي من المواد النووية لصنع سلاح نووي واحد، في أي وقت، عن عام واحد. وشملت أموراً أخرى من شأنها فرض عقوبات تتعلق بالأبحاث النووية لإيران وتطوير الصواريخ الباليستية. "Corker, Cotton to propose bill changing Iran deal oversight", *The Hill*, 13 October 2017.

حسب اللغة المحددة التي ستستخدمها، فإن أي محاولة من هذا القبيل لفرض تعديل على الاتفاق النووي من شأنه أن يشكل انتهاكاً للاتفاق. إلا أن سن القانون يتطلب 60 صوتاً في مجلس الشيوخ وبالتالي مشاركة الديمقراطيين، الذين جعلوا دعمهم مشروطاً بالالتزام بالاتفاق النووي وإشراك الحلفاء الأوروبيين. لم تتمخض عدة أسابيع من المشاورات المكثفة في الكونغرس والنقاشات مع فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى الآن عن أية نتيجة ملموسة. نظراً لانشغاله بالإصلاحات الضريبية وغيرها من الأولويات التشريعية، فقد أجل الكونغرس المفاوضات. أما المداولات الداخلية فإنها لم تثمر إجماعاً حيال مشروع القانون الذي من شأنه أن يشدد القيود النووية على إيران تحقيقاً لرغبة البيت الأبيض، ووضع حد للالتزام ترامب بالمصادقة أو عدم المصادقة على الاتفاق كل 90 يوماً وضمن مشاركة حلفاء الولايات المتحدة.⁶⁶

في أواخر العام 2017 ومطلع العام 2018، كان العمل مستمراً على إيجاد حل تشريعي.⁶⁷ في المجالس الخاصة، عبر المسؤولون الأوروبيون عن استعدهم للعمل مع الإدارة لضمان عدم فرض ترامب للعقوبات، بينما عبروا عن مخاوفهم من أن المسودات التي كانوا قد رأوها لم تكن تتسجم مع الاتفاق النووي. كما أوضحوا استعدادهم للعمل بشكل وثيق وأكثر مع الولايات المتحدة لكبح جماح برنامج إيران النووي للصواريخ الباليستية ومواجهة أنشطتها الإقليمية. لكنهم يرفضون جعل مصير الاتفاق النووي رهينة للاتفاق على مثل هذه الإجراءات. على حد تعبير أحد المسؤولين، "إن أفضل طريقة بالنسبة لنا للعمل بشكل وثيق أكثر مع واشنطن حول القضايا ذات الاهتمام المشترك هي أن ينحوا جانباً الاتفاق النووي وتطمينا أنه لن يتم التلاعب به. إذا كانت الولايات المتحدة تريد جبهة موحدة، فتلك هي الطريقة لتحقيق مثل تلك الجبهة".⁶⁸

بعض منتقدي الاتفاق تمسكوا برغبة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون المعلنة باستكمال الاتفاق من خلال معالجة الصواريخ الباليستية وتمديد صلاحية بعض القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني كعلامة على أن باريس منفتحة على إعادة التفاوض.⁶⁹ يبدو أن هذا تفسير خاطئ ومصليح. ماكرون، مثله مثل جميع القادة الآخرين لدول مجموعة الخمسة + واحد، أكد بشكل متكرر على الأهمية الرئيسية للمحافظة على الاتفاق النووي. صحيح أن فرنسا والدول الأخرى ترغب بمعالجة النواحي الأخرى لمقاربة إيران، مثل برنامجها للصواريخ الباليستية أو أنشطتها الإقليمية، وصحيح أيضاً أنهم يرون في الضغط والدبلوماسية أدواتان تؤمان لتحقيق تلك الغاية. لكنهم لا يقترحون القيام بذلك من خلال جعل الاتفاق النووي رهينة أو التهديد بانتهاكه في حال عدم إمكانية التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق المتمم.⁷⁰

في حين أن ترامب، وفي صدى لتوصية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو "إصلاح أو رفض" الاتفاق، هدد بأنه "في حال لم تتمكن من التوصل إلى حل من خلال العمل مع الكونغرس وحلفاءنا، سيتم إنهاء الاتفاق"، فإن مخاطر اتباع سياسة أميركية منفردة تتمثل في إفسال الاتفاق، إضافة إلى احتمال خروج الكونغرس برد تشريعي، دفعته إلى تأجيل التعامل مع الموضوع مرة أخرى.⁷¹

في 12 كانون الثاني/يناير، وبينما أحجم ترامب مرة أخرى عن إعادة المصادقة على التزام إيران بالاتفاق النووي، و"رغم ميوله القوية"، فإنه مدد عدم فرض العقوبات وتعليق العقوبات الأميركية المرتبطة بالبرنامج النووي كما هو مطلوب في الاتفاق. لكنه حذر من أن هذا سيكون آخر تمديد سيفنزه ما لم يقر الكونغرس وأوروبا "بإصلاح نقاط الخلل الكارثية في الاتفاق". لقد طالب الكونغرس بإصدار تشريع بموافقة الحزبين يؤدي إلى ما يلي:

⁶⁶ أوضح الديمقراطيون بجلاء أنه يترتب على إدارة ترامب والجمهوريين الحصول على الدعم الأوروبي ورفضوا التعديلات التي من شأنها حرمان الكونغرس من قدرته على ممارسة الرقابة على تنفيذ الاتفاق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين في الكونغرس، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017.

⁶⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين وأعضاء مجموعات ضغط في الكونغرس، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017. السيناتور بوب كوركر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قال: "اشعر في الواقع أننا قد نصل إلى شيء ما". مقتبس في، "How Trump could kill the Iran nuclear deal in January"، Michael Crowley، Politico، 28 December 2017. دبلوماسيون أميركيون أكدوا أن التسوية التشريعية كانت قيد الإنجاز. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، كانون الأول/ديسمبر 2017.

⁶⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبي، روما، كانون الأول/ديسمبر 2017؛ ومع مسؤولين أوروبيين كبار، باريس، لندن، بروكسل، برلين، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2017.

⁶⁹ "Iran rejects Macron call for talks on Iranian missiles"، Reuters، 12 November 2017.

⁷⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين فرنسيين، باريس، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. "France seeks to save Iran nuclear deal"، Associated Press، 15 October 2017.

⁷¹ "Remarks by President Trump on Iran Strategy"، op. cit.؛ "Netanyahu's address to UN General Assembly"، Haartz، 19 September 2017.

- "مطالبة إيران بالسماح بعمليات تفتيش فورية في جميع المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون"؛
- "ضمان ألا تقترب إيران مجدداً من امتلاك سلاح نووي"؛
- "ألا يحتوي الاتفاق تاريخ انتهاء" بالنسبة لهذه البنود، وربط العودة التلقائية إلى فرض العقوبات النووية الأميركية برفض إيران الالتزام بها؛
- "النص صراحة على أن برنامجي الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية لا يمكن فصلهما، وأن تطوير إيران واختبارها للصواريخ ينبغي أن يخضع لعقوبات شديدة".

وفي الوقت نفسه أصر ترامب على أن يوافق الأوروبيون "على إصلاح نقاط الخلل الفظيعة في الاتفاق النووي الإيراني" بطريقة يمكن من خلالها فرض عقوبات متعددة الأطراف جديدة إذا قامت إيران في أي وقت "بتطوير أو اختبار صواريخ بعيدة المدى، أو إعاقه عمليات التفتيش، أو حققت تقدماً نحو إنتاج سلاح نووي".⁷² بموازاة ذلك، فرضت إدارة ترامب مجموعة جديدة من العقوبات ضد إيران، فاستهدفت 14 مسؤولاً ومؤسسة ضالعة في قمع الاحتجاجات في مطلع كانون الثاني/يناير، وبأنشطة تتعلق بانتشار الأسلحة وبالفضاء الافتراضي.⁷³

البيان غير واضح حيال العديد من الأوجه المهمة. الشروط المطلوبة من الكونغرس غير مطابقة تماماً لتلك المطلوبة من أوروبا؛ حيث تطالب أوروبا 'بالموافقة' على إصلاح الاتفاق، وليس على إصلاحه؛ وبعض المتطلبات الموجهة إلى كلا اللاعين غامضة إلى حد ما ومفتوحة ربما على التفسير.⁷⁴ قد يترك هذا بعض المجال للمفاوضات. لكن عدم الدقة في المحتوى قابلها وضوح في اللهجة: "هذه فرصة أخيرة"، قال ترامب، مؤكداً على أنه في حال عدم إصلاح الاتفاق، وعدم موافقة أوروبا، فإنه "لن يعلق العقوبات مجدداً". وبصرف النظر عن الغموض، من الصعب تجنب الاستنتاج أن ما يعنيه بإصلاح الاتفاق هو جعل القيود المفروضة فيه دائمة وإخضاع إيران إلى عقوبات أميركية ومتعددة الأطراف تلقائياً على نشاطات يسمح بها الاتفاق النووي وهذا غير واقعي ويتنافى بوضوح مع الاتفاق.

بعد مرور عام على إدارة ترامب، تستمر الأسئلة بالإحاطة بهدفها النهائي فيما يتعلق بالاتفاق النووي – أو حتى إذا كان لها مثل ذلك الهدف. إنها تجادل في كثير من الأحيان بأن الاتفاق يحتوي نقاط خلل لأنه فقط يؤجل القدرات النووية الإيرانية، ولا يحتوي على ما يكفي من سلطات التفتيش، وأنه وفر لإيران تخفيفاً مقدماً ومفراطاً للعقوبات، وفشل في كبح جماح برنامج إيران للصواريخ الباليستية والحد من نفوذها الإقليمي.⁷⁵ لكن معارضتها للاتفاق النووي لا تنبع من التفاصيل التقنية للاتفاق، أو نطاقه، أو سجله في التنفيذ بقدر ما تنبع من طبيعته الضيقة بوصفه اتفاقاً للسيطرة على الأسلحة يسمح لخضم بالخروج من عزلته وتطبيع برنامج النووي دون تعديل سياساته بشكل أوسع. السيناتور توم كوتون، أحد حلفاء الإدارة، عبر عن ذلك بشكل لا يشوبه غموض قائلاً: "دعونا نفهم التهديد الإيراني. المسألة لا تتعلق بنقاط الخلل التقنية، رغم أن هناك الكثير منها. التهديد لا يتعلق بطبيعة الأسلحة الإيرانية، بل بطبيعة النظام الإيراني".⁷⁶

الأسئلة المتعلقة بما إذا كان لي الأزرعة بدلاً من الانخراط الدبلوماسي (مع أوروبا، لكن أيضاً مع إيران والأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق النووي) سيبفضي إلى نتائج أفضل، أو ما إذا كان تعطيل الاتفاق سيؤدي أو يضعف قدرة الولايات المتحدة على التفاوض على اتفاق أفضل أو معالجة مخاوف عالقة أخرى تبدو مجرد استدراقات. علاوة على ذلك، إذا كان هدف الإدارة، على حد تعبير مسؤول رفيع في البيت الأبيض، "منع الذيل النووي من هز كلب السياسة حيال إيران"، كما تتهم سلفها بفعله، فإن رفضها تجديد

⁷² "Statement by the President on the Iran Nuclear Deal", White House, 12 January 2018.

⁷³ شملت قائمة الأسماء رئيس الجهاز القضائي الإيراني، صادق أمولي لاريجاني. "Iran Designations, Non-proliferation Designations", U.S. Treasury Department, 12 January 2018.

⁷⁴ نظرياً، يمكن للمرء أن يجادل على سبيل المثال أن الاتفاق النووي يطلب ألا تقترب إيران أبداً من امتلاك سلاح نووي، وأن تطوير واختبار الصواريخ يخضع أصلاً للعقوبات. رغم ذلك، بدا أن ترامب يصر على متطلبات جديدة وأن عدم الالتزام بها سيؤدي إلى إعادة تلقائية لفرض العقوبات.

⁷⁵ لوصف مفصل، انظر "Ambassador Nikki Haley's Remarks on Iran and the JCPOA", American Enterprise Institute, 5 September 2017.

⁷⁶ "Cotton Calls for Decertifying the Iran Deal", Senator Cotton's office, 3 October 2017. لمراجعة وجهة نظر مماثلة لدى أحد مستشاري الإدارة، انظر Mark Dubowitz, "Confront Iran the Reagan way", *Wall Street Journal*, 4 July 2017.

المصادقة على الاتفاق أعاد تسليط الضوء من جديد على الاتفاق النووي ومستقبله، وبشكل طغى على معظم النقاشات الأخرى.⁷⁷

⁷⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن دي سي، تشرين الأول/أكتوبر 2017. السفيرة هيلي عبرت عن نفس وجهة النظر هذه قائلة: "لا ينبغي للاتفاق النووي أن يصبح أكبر من أن يفشل". "Ambassador Haley on Iran's Threats to Quit the JCPOA", U.S. mission to the UN, 15 August 2017.

IV. شمعة في مهب الريح

إن القرارات المترامنة لإدارة ترامب بعدم تجديد المصادقة على الاتفاق النووي، وتمديد رفع العقوبات، وفرض عقوبات جديدة في الوقت الذي تهدد فيه بإنهاء الاتفاق في المرة القادمة – فيما وصفه أحد المنتقدين البارزين للاتفاق بـ "لا تصادق، أجل واضرب" – منحت واشنطن أربعة أشهر إضافية لاتخاذ قرار بشأن ما ستفعله.⁷⁸ لا يزال من الممكن تمرير تشريع يعالج جزئياً دواعي قلق البيت الأبيض حيال الاتفاق النووي، لكن ثمة عدد من المخاطر؛ حيث إن مثل هذا التشريع قد يشكل انتهاكاً للغة الاتفاق الواضحة (على سبيل المثال، القيام أحادياً بتمديد الأفق الزمني لبعض القيود، أو ربط العودة إلى فرض العقوبات بأنشطة يغطيها الاتفاق النووي، مثل برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني) واحتمال أن يؤدي ذلك إلى انتهاك إيراني مواز؛⁷⁹ وقد لا يتم تمرير مشروع قانون كهذا، ويمكن أن يقرر ترامب إعادة فرض العقوبات في أيار/مايو؛ كما يمكن ألا تتفق الولايات المتحدة وأوروبا على ما يسمى "اتفاق متمم"، ومرة أخرى يشكل يدفع إلى استئناف العقوبات الأميركية؛ ويمكن حدوث اصطدام بين الولايات المتحدة، وإيران وحلفاء كل منهما؛ واستمرار فرض العقوبات الأميركية – كذلك التي تم الإعلان عنها في 12 كانون الثاني/يناير – والتي يمكن أن تعتبر من قبل طهران غير منسجمة مع الاتفاق، ومن خلال تقليص مزاياه الاقتصادية، أن تدفع إيران للتشكك بقيمته.⁸⁰

إن مجرد احتمال حدوث مثل هذه الحوادث، ناهيك عن تحققها فعلياً، من شأنه أن يزعزع استقرار الاتفاق النووي ويهدد بقاءه. البيت الأبيض قد يرحب بهذا، حيث إنه سيسمح للولايات المتحدة، على حد تعبير مسؤول إيراني رفيع، "بأن تحتفظ بكميكتها وتأكلمها أيضاً": إما من خلال ضمان التزام إيران بالبنود النووية في الاتفاق دون التمتع بمزاياه الاقتصادية، أو بدفع إيران للخروج من الاتفاق.⁸¹ أصلاً، فإن عدم المصادقة في تشرين الأول/أكتوبر، والذي لم تكن له تبعات عملية مباشرة، وعلى حد تعبير أحد مسؤولي إدارة ترامب، كان "برغر كبير لا يحتوي شيئاً"، أثر سلباً على الخطط المستقبلية لنصف الشركات التي شملها مسح مجموعة الأزمات، وهي ديناميكية يمكن أن يكون لها أثر كرة الثلج، حيث إن 67% من مسؤولي هذه الشركات ذكروا أن "التحرك الظاهري للشركات الأخرى في السوق" مهم إلى حد ما أو مهم جداً في عملية اتخاذ القرار في شركاتهم (انظر الفقرة 2 في الملحق أ).⁸²

أحد الإجراءات التي قد تلحق ضرراً هو قيد الإعداد ويتمثل في محاولة تعطيل قدرة إيران على شراء الطائرات المدنية وذلك بالادعاء بأن إيران تستخدم هذه الطائرات لنقل الأسلحة والطواقم العسكرية إلى سورية.⁸³ لقد وقعت بوينغ، وإيرباص وإي تي آر (وهي شركة فرنسية إيطالية لتصنيع الطائرات) عقوداً

⁷⁸ Mark Dubowitz and David Albright, "How Trump can improve the Iran deal", *Wall Street Journal*, 25 September 2017.

⁷⁹ يمكن توقع أن تستمر إيران في برنامجها الصاروخي، رغم العقوبات، بسبب إرث كانت فيه ضحية للصواريخ العراقية خلال الحرب بين عامي 1980 و1988 ونتيجة امتلاكها قدرات عسكرية تقليدية أقل تفوقاً من تلك التي يملكها جيرانها. الأعضاء الغربيون في مجموعة الخمسة + واحد يعتبرون اختبارات إيران على الصواريخ غير منسجمة مع قرار مجلس الأمن رقم 2231، في حين أن طهران لا تعتبرها كذلك. القرار "يدعو" إيران إلى عدم القيام، حتى 2023، بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية "مصمم ليكون قادراً على إيصال أسلحة نووية". اللغة ليست ملزمة، وتفقر إلى تعريف متفق عليه دولياً للصواريخ ذات القدرات النووية، وهذا ما يؤدي إلى وجود آراء متباينة حول البرنامج الإيراني. طبقاً لنظام ضبط التكنولوجيا الصاروخية، فإن الصواريخ القادرة على حمل 500 كغ لمسافة لا تقل عن 300 كم يمكن أن تحمل أسلحة دمار شامل. رغم ذلك، فإن إيران لم تلتزم في العام 2011 – ومن ثم علناً في العام 2017 – بتقييد مدى صواريخها لنحو 2,000 كم والتركيز على دقتها. "Iran: No need to extend 2,000km ballistic missile range", Al Jazeera, 31 October 2017. إسرائيل والسعودية تمتلكان الصواريخ الباليستية الأبعد مدى في الشرق الأوسط، كما تمتلكان أنظمة دفاعية متقدمة مضادة للصواريخ. Kelsey Davenport, "Worldwide ballistic missile inventories", Arms Control Association, December 2017.

⁸⁰ أحد الكيانات المستهدفة في 12 كانون الثاني/يناير، أي صناعة الطيران الإيرانية، رُفِعَ عن القائمة نتيجة تنفيذ الاتفاق النووي. في حين أن الذريعة كانت غير نووية، فإن مثل تلك الإجراءات قد تثير إشكالية مع إيران.

⁸¹ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017.

⁸² مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2018. لرؤية أمثلة على الشركات التي أصبحت أكثر تردداً، انظر "Bouygues deal to build Tehran airport terminal cancelled", Reuters, 5 May 2017; "China's CNPC weighs taking over Iran project if Total leaves", Reuters, 15 December 2017.

⁸³ Felicia Schwartz and Ian Talley, "Boeing, Airbus sales imperilled as Trump administration formulates Iran plan", *Wall Street Journal*, 15 December 2017. ليس هناك دليل على قيام رحلات جوية لشركة الطيران الإيرانية إلى سورية منذ أيار/مايو 2017. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع خبراء طيران، لندن، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. إلا أنه، وعلى حد تعبير أحد موظفي الكونغرس الأميركي، "حتى رحلة واحدة ستكون كافية لإنهاء الاتفاق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2017.

لبيع نحو 300 طائرة للخطوط الجوية الإيرانية بقيمة نحو 40 مليار دولار. منذ وصول إدارة ترامب إلى السلطة، لم تصدر أية تراخيص جديدة لتسليم طائرات لإيران. إن تعطيل هذه الصفقات سيشكل انتهاكاً للالتزام الولايات المتحدة بموجب الاتفاق النووي بتيسير هذه المبيعات.⁸⁴

تتمثل استراتيجية إيران، في غياب انتهاك صارخ للولايات المتحدة من شأنه أن يجعل التكاليف السياسية للبقاء في الاتفاق غير محمولة وتجعل المزايا الاقتصادية غير كافية، في أن تلعب دور الضحية، وتحمل واشنطن المسؤولية، والأمل في تقليص حدة العقوبات الأميركية من خلال دق إسفين بين الولايات المتحدة وشركائها. مسئول إيراني رفيع قال:

إدارة ترامب تريد تحويل الاتفاق النووي إلى قشرة فارغة من خلال خلق حالة عدم يقين حوله وحرماننا من فوائده الاقتصادية. أما نحن، فبعدم مجاراتهم في هذا، والبقاء ملتزمين بالاتفاق، والإحجام عن الاستقزازات، فإننا سنعزلهم وسنحول عقوباتهم إلى قشرة فارغة. إننا نمارس الصبر الإيراني الاستراتيجي.⁸⁵

رغم أن بعض الأصوات المتشددة في طهران تدعو إلى ردود انتقامية من خلال إعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني وتقليص التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يبدو أن هناك إجماعاً داخل القيادة العليا يقضي بأن لا تكون إيران أول من ينتهك الاتفاق النووي.⁸⁶ الأمر غير المؤكد إلى هذه الدرجة هو كيف ستزد إيران إذا قامت الولايات المتحدة بوضوح بانتهاك الاتفاق أو الخروج منه، وتثبيت إلغاء المدد النهائية لمختلف بنود الاتفاق النووي في القانون أو إذا تقلصت منافع الاتفاق إلى درجة يصبح من غير الممكن الدفاع عن الاتفاق في إيران.⁸⁷ بعض المسؤولين الإيرانيين أشاروا إلى أنه في مثل تلك الظروف، فإن إيران ستسرع برنامجها النووي بشكل يتجاوز العتبة المسموح بها بموجب الاتفاق النووي.⁸⁸ في المحصلة، فإن قرار إيران سيكون موجهاً على الأرجح بالمصالح السياسية (مثل الرغبة في المحافظة على علاقات قوية مع أوروبا وعزل الولايات المتحدة)، والاعتبارات التجارية، أي المحافظة على علاقات التجارة والأعمال مع باقي أنحاء العالم.⁸⁹

كما يمكن للتطورات غير المرتبطة مباشرة بالاتفاق النووي أن تتوتر إلى حد تتجاوز نقطة الانقطاع. كما تم تفصيله وشرحه في قائمة العناصر التي يمكن أن تطلق مثل هذه التطورات التي وضعتها مجموعة الأزمات، فإن التصعيد على إحدى الجبهات يمكن أن يدفع التصعيد على جبهة أخرى؛ فالانتهاكات الأميركية الحقيقية أو المتصورة للاتفاق النووي يمكن أن تدفع إيران إلى الرد بشكل غير متناظر باستهداف القوات الأميركية في العراق وسورية ما سيؤدي في المقابل إلى رد عسكري أميركي؛ ويمكن أن يؤدي إطلاق صاروخ حوثي آخر ضد السعودية إلى رد أميركي أو سعودي ضد إيران؛ ويمكن أن تؤدي ضربة

⁸⁴ الملحق الثاني للاتفاق النووي، الجزء ب، الفقرة الخامسة. لقد تجاوزت إيران عدداً من المواعيد النهائية لدفعاتها لبوينغ مقابل مشترياتها خشية خسارة استثماراتها إذا ألغت إدارة ترامب العقد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين وإيرانيين، واشنطن، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. حاول الكونغرس عدة مرات في العام 2017 إعاقه مبيعات بوينغ، وهو ما سيؤدي إلى إلغاء الصفقات أيضاً مع إيرباص، التي تتطلب ترخيصاً أميركياً لبيع أية طائرات تحتوي أكثر من 10% من المكونات الأميركية. "U.S. House votes to bar sales of commercial aircraft to Iran", Reuters, 17 November 2017.

⁸⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، أيلول/سبتمبر 2017.

⁸⁶ "Iran says it will not be the first to violate nuclear deal", Reuters, 20 September 2017. مفاوضات نووية إيراني سابق: "ما يتطلب الأمر هو أن يغير السيد روحاني مقاربتة في التهديد بعد خمس سنوات وأن يتوقف عن تنفيذ أجزاء من التزامات إيران بموجب الاتفاق النووي. عندها ستري أن حسابات الولايات المتحدة بدأت بالتغير". Mehdi Mohammadi, "نسخة ترامبي 1929", Vatan Emrouz, 18 August 2017. "Trump's version of 1929". اللافت هو أنه خلال الحملة الرئاسية في العام 2017، لم يطعن المرشحون المتشددون بالاتفاق النووي لكنهم اختلفوا مع روحاني حول مدى إمكانية الاعتماد على التجارة والاستثمار في حقبة ما بعد العقوبات في تحفيز الانتعاش الاقتصادي في إيران. Erin Cunningham, "Iran's presidential candidates vow to uphold nuclear deal in televised debate", Washington Post, 5 May 2017.

⁸⁷ "Khamenei says Iran will 'shred' nuclear deal if U.S. quits it", Reuters, 18 October 2017. البرلمان الإيراني الحكومة بزيادة تخصيب اليورانيوم وتقليص التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة إذا نكثت الولايات المتحدة بالتزامها بالاتفاق. Iranian parliament, 15 October 2015. النص الكامل متوافر على الموقع <https://www.belfercenter.org/publication/iranian-legislation-approving-nuclear-deal>.

⁸⁸ مسؤول إيراني رفيع قال: "لقد صدرت التعليمات إلى وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة الذرية في إيران لتسريع البرنامج النووي لحظة تفعيلنا للفقرة 36 من الاتفاق النووي، والإشارة إلى عدم التزام الولايات المتحدة به". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، 7 كانون الثاني/يناير 2018. "صالحى: در فردو 4 روزه به تولید 20 درصد مرسیم 20 Salehi: We'll achieve 20 per cent enrichment in Fordow in four days", ISNA, 4 November 2017.

⁸⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، برلين، موسكو، أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر 2017.

جوية إسرائيلية لهدف في سورية إلى رد انتقامي من حزب الله، وبشكل يقم لبنان.⁹⁰ كما أن من شأن التوترات المتصاعدة أن تدفع إيران إلى تسريع برنامج الصواريخ الباليستية لديها. إن أياً من هذه الأحداث يمكن أن يؤدي إلى رد انتقامي اقتصادي أميركي أكثر تشدداً وفي المحصلة يجعل من المستحيل على ترامب الاستمرار في عدم فرض العقوبات – أو سيجعل العودة إلى فرضها أكثر سهولة من الناحية السياسية.

يبدو أن قيام حوار من شأنه تخفيف الشعور المتنامي بحدوث أزمة وشيكة غير مرجح. لقد أغلقت إدارة ترامب النوافذ الدبلوماسية الصغيرة التي فتحت مع إيران خلال المحادثات النووية. آية الله خامنئي يشعر بأنه كان محقاً في عدم ثقته المعتادة بالولايات المتحدة. لا ترى إيران تبريراً أو حاجة للقيام بالحركة الأولى لخفض التصعيد حيال خصومها الإقليميين، في حين أن السعودية مقتنعة بأنه فقط بعد استعادة التوازن الاستراتيجي يمكن للحوار أن يكون مفيداً.⁹¹ وهذه وصفة لحالة من الجمود الخطر التي يمكن أن تتحول بشكل متعمد أو غير متعمد إلى صراع مباشر.

⁹⁰ يمكن مراقبة نقاط التوتر هذه على قائمة 'مشعلات التوتر' التي وضعتها مجموعة الأزمات على الموقع <https://www.crisisgroup.org/trigger-list/iran-us-trigger-list>.

⁹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين كبار، نيويورك وبرلين، أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2017؛ ومع مسؤولين سعوديين كبار، الرياض، أيار/مايو 2017.

V. الأمل بالأفضل والاستعداد للأسوأ

باختصار، إذا قررت الولايات المتحدة عدم الخروج من الاتفاق، فإنه لا مجال للرضا وعدم القيام بشيء. لقد حشر ترامب نفسه في زاوية؛ ويمكن لخطوات أميركية أو أحداث إقليمية أخرى أن تعرض بقاء الاتفاق النووي للخطر. ليس من المبكر جداً بالنسبة للموقعين الآخرين على الاتفاق، وأوروبا على وجه الخصوص، التفكير بإجراءات من شأنها ضمان بقاء طهران ملتزمة في وجه عائدات اقتصادية متضائلة أو، الأسوأ من ذلك، انسحاب أميركي كامل.

في الوقت الراهن، من المرجح أن يستمر حلفاء واشنطن الأوروبيين في استكشاف ما إذا كان هناك مسار قابل للحياة لتهدئة البيت الأبيض.⁹² سيكون هذا عملاً صعباً من أعمال التوازن، حيث إن التعامل مع دواعي قلق الولايات المتحدة بالطريقة التي اقترحتها البيت الأبيض سينطوي على الأرجح على انتهاك لنفس الاتفاق الذي يفترض بأن الانخراط الأوروبي مصمم لإنقاذه. وينطبق الأمر ذاته على الديمقراطيين وبعض الجمهوريين في الكونغرس الأميركي، الذين سينظرون إلى تقييم أوروبا قبل الخروج باستنتاج حول ما إذا كان التشريع المصمم لـ "إصلاح" الاتفاق النووي يشكل في الواقع انتهاكاً له. لقد ركزت النقاشات في الكونغرس وبين الإدارة وحلفائها الأوروبيين على وجه الخصوص على ما يسمى ببنود المواعيد النهائية؛ كما لامسوا مواضيع أخرى غير واضحة، بما في ذلك برنامج إيران للصواريخ الباليستية.

مثالياً، كان ينبغي أن تتم معالجة هذه الأمور في مفاوضات متجددة بين مجموعة الخمسة + واحد وإيران تهدف إلى الخروج باتفاق متابعة. لكن لو كان الرئيس ترامب يسعى إلى مثل هذا الاتفاق الأفضل للجميع، على غرار ما أوصت به مجموعة الأزمات قبل استلامه مهام منصبه، لكان اتخذ مساراً مختلفاً كلياً من خلال بناء الثقة بتنفيذ الاتفاق النووي بنية طيبة ومن ثم استكشاف الترتيبات المفيدة لجميع الأطراف والتي من شأنها تعزيز قوة بعض البنود النووية للاتفاق النووي أو إضافة بنود غير نووية مقابل حوافز إيجابية، مثل تخفيف حدة الحصار الأميركي الأساسي.⁹³

يبدو أن ذلك الطريق مغلق، على الأقل في الوقت الراهن؛ حيث أوضح القادة الإيرانيون بجلاء أنهم لن يعيدوا التفاوض على اتفاقية تم إبرامها للتو بضغط من أحد الموقعين عليها الذي يهدد بالانسحاب منها والذي يشككون أيضاً بالتزامه ببنودها.⁹⁴ حتى الأعضاء الأكثر براغماتية في القيادة الإيرانية يعتقدون أن إعادة التفاوض مع إدارة تسعى لتحقيق أهداف قصوى، مثل قيود دائمة على برنامج إيران النووي، من خلال مقاربة تركز على الضغط سنشغل وستسقط الاتفاق النووي معها.⁹⁵ أحد المقربين الموثوقين من روحاني قال: "لن يكون هناك مفاوضات مع الولايات المتحدة قبل العام 2020. إذا كانت واشنطن تعتقد أن بوسعها التفاوض مع نفس الحكومة التي تريد أن تطيح بها، فإنها تضلل نفسها. الأكثر من ذلك هو أن روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف أنفقا كل رأس مالهما السياسي على الاتفاق النووي وليس لديهما ما يظهرانه للناس مقابل ذلك".⁹⁶

بدلاً من ذلك، لجأت الإدارة إلى التهديد بإجراء تعديل أحادي على الاتفاق. كما نرى، فإن ترامب أصر على ربط إعادة فرض العقوبات بخطوات إيرانية تلتزم بالاتفاق النووي بعد انتهاء مدة بعض القيود. وفي هذا مخاطرة. في حين أن هذا سيشكل، على حد تعبير مسؤول أوروبي رفيع، "أزمة مؤجلة"، فإن العقوبات المفروضة لمثل هذه الأسباب ستشكل على الأرجح انتهاكاً للاتفاق النووي يمكن لإيران أن ترد عليه، ما سيطلق ديناميكية من شأنها أن تقوض الاتفاق برمته في النهاية.⁹⁷ إن ربط إعادة فرض العقوبات بأنشطة

⁹² مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين كبار، كانون الثاني/يناير 2018.

⁹³ مجموعة الأزمات كتبت: "سيتمتع رئيس جمهوري مدعوم بكونغرس يسيطر عليه الجمهوريون بدرجة أكبر من المصادقية في تقديم الحوافز لإيران مما كان يتمتع به الرئيس أوباما". انظر تقرير مجموعة الأزمات، *Implementing the Iran Nuclear Deal*, op. cit.

⁹⁴ منذ التنفيذ، أرسل ظريف عشر رسائل لفيديريكا موغبريني، منسقة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ومنسقة اللجنة المشتركة، يشكو فيها مما ترى فيه إيران انتهاكاً أميركياً للاتفاق. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، زيورخ، تشرين الأول/أكتوبر 2017. Reuters، "Iran nuclear deal cannot be renegotiated: Rouhani"، 21 September 2017.

⁹⁵ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إيرانيين كبار، نيويورك، تموز/يوليو 2017.

⁹⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

⁹⁷ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2018. في كل الأحوال فإن إيران سترفض بشكل كامل ما سيقرب إلى مطلب بوضع قيود استثنائية دائمة على البرنامج النووي الإيراني. المسؤولون الإيرانيون يرفضون بشكل قاطع رؤية بلادهم تعامل بطريقة تختلف عن التعامل مع البلدان الأخرى الموقعة مع منظمة حظر الانتشار النووي. الإيرانيون يرون في القيود النووية المفروضة في الاتفاق النووي قيوداً طوعية، تهدف إلى بناء الثقة، إلى أن يصبح من الممكن التعامل مع إيران كأي دولة عضو

إيران المتعلقة بالصواريخ الباليستية سيتعارض أيضاً مع الاتفاق النووي. لن يكون من المنطقي بالنسبة لأوروبا (أو حتى للديمقراطيين في الكونغرس الأميركي) أن يحاولوا إنقاذ الاتفاق بطريقة تخاطر بتدميره، إنما هذه المرة بتفويض منهم.

لذلك، وحتى مع استمرار الجهود لتهدئة ترامب بطريقة تسمح باستمرار الصفقة فإن على أوروبا أن تفكر بخطة ب: كيف يمكن المحافظة على جوهر الاتفاق من حيث التزامات إيران بصرف النظر عن إجراءات واشنطن، تماماً كما سعى أعضاء المجتمع الدولي لإنقاذ اتفاق باريس للمناخ رغم انسحاب الولايات المتحدة منه، أو بالطريقة التي وضعت بها دول المحيط الهادئ اتفاق تجارة بديل رغم رفض ترامب للشراكة عبر المحيط الهادي.

لقد تركز النقاش في طهران والعواصم الأوروبية على ما إذا كان بوسع أوروبا أن تقف بفعالية في وجه الضغوط الأميركية وأن تستمر بالانخراط بتعاملاتها التجارية مع إيران إذا فرضت عقوبات ثانوية أميركية. ستواجه الشركات الأوروبية الخيار بين أن تقلص تجارتها (المتواضعة نسبياً) مع إيران واستثماراتها فيها أو أن تخاطر بعدم إمكانية الوصول إلى السوق الأميركية الأكبر والأكثر ربحية. الأمر بالنسبة للمسؤولين الأميركيين ليس بحاجة للتفكير. رداً على ذلك، يدعي المسؤولون الأوروبيون علناً أنه طالما ظل الشركاء الأوروبيون متحدين وطالما ظلت إيران ملتزمة بالاتفاق، يمكنهم أن يضمنوا الحوافز الاقتصادية لإيران والمحافظة على الاتفاق من التداعي وذلك بحماية شركاتهم ضد العقوبات الأميركية – رغم أن العديد منهم يبدي في مجالسه الخاصة قدراً أقل بكثير من التفاؤل.⁹⁸

لا ينبع تصميم أوروبا على حماية الاتفاق من الحسابات الاقتصادية بقدر ما ينبع من الحسابات السياسية، أي الخشية من أن يؤدي انهيار الاتفاق إلى ارتفاع التوترات الإقليمية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انطلاق البرنامج النووي الإيراني، وبشكك بإمكانية الاعتماد على الاتفاقات متعددة الأطراف.⁹⁹ رغم ذلك، فإن هناك الكثير مما يمكن لأوروبا أن تفعله في وجه إعادة فرض عقوبات ثانوية أميركية أو، إذا تطلب الأمر، عودة عقوبات الأمم المتحدة التي ستشعر بأنها ملزمة بتنفيذها. من المحتم أن عدداً متزايداً من الشركات ستراجع أو ستختار البقاء بعيداً من إيران أو تغادرها. معظم الذين شملهم مسحنا – 83% - يعتقدون أنه إذا أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات بشكل أحادي، فإن الشركات الأوروبية والاسيوية ستجتم "إلى حد ما أو بشكل كبير" عن القيام بأعمال تجارية مع إيران أو الاستثمار فيها (انظر الفقرة 6 في الملحق أ).

رغم ذلك، وحتى مع تقلص الفوائد الاقتصادية قد يكون من الأفضل لإيران الالتزام بالاتفاق والمحافظة على علاقاتها التجارية مع أوروبا من الخروج من الاتفاق بشكل كامل. العديد من الشركات التي شملها المسح قامت بأعمال ملتزمة في إيران في وجه العقوبات في الماضي؛ 33% منها لم تتوقف عن القيام بالأعمال التجارية مع إيران بين عامي 2006 و2015، عندما كانت العقوبات متعددة الأطراف في أوجها. استخدم المسؤولون التنفيذيون مزيجاً من اقتطاع أعمال من شركات أخرى، والحصول على تراخيص، وتقليل المخاطر (من خلال تقليص أثر وجود شركاتهم في السوق الأميركية) لحماية علاقاتهم التجارية مع إيران في ظل تلك الظروف. علاوة على ذلك، فإن نحو 54% من كبار المدراء التنفيذيين أشاروا إلى أنه "على فرض ظلت إيران ملتزمة بالاتفاق النووي"، فإن إنفاذه عن طريق إصدار أوروبا لأنظمة – تحمي الشركات من العقوبات الأميركية – "سيؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار في إيران" (انظر الفقرة 8 في الملحق أ).

طالما تفرض الولايات المتحدة العقوبات بشكل أحادي بينما تظل إيران ملتزمة بتعهداتها بموجب الاتفاق النووي، يمكن لأوروبا أن تساعد في ضمان أن يكون موقع إيران أفضل بوجود الاتفاق منه في ظل عدم وجوده. وسيكون الموقعون الآخرون على الاتفاق النووي في موقع أفضل للعمل على الأقل مع بعض الشركات وضمن درجة من الانخراط الاقتصادي. ولهذا السبب ربما فإن أغلبية أولئك الذين شملهم المسح

أخرى في معاهدة حظر الأسلحة النووية. مسؤول إيراني قال: "إذا كانت البنود التي تحتوي مواعيد نهائية لا تعجب ترامب فإن مشكلته ليست مع إيران، بل مع معاهدة حظر الانتشار النووي والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017.

⁹⁸ مسؤول أوروبي رفيع قال: "طالما ظل الثلاثة [مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل، ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون ورئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي] متحدين، يمكن للاتفاق النووي أن ينجو من العاصفة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017. رغم رغبة رئيسة الوزراء تيريزا ماي المحافظة على علاقات قوية مع الولايات المتحدة، فإن عدم شعبية دونالد ترامب في بريطانيا جعل من المستحيل عليها فعلياً الوقوف إلى جانب ترامب ضد زملائها الأوروبيين. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين بريطانيين كبار، لندن، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

⁹⁹ مسؤول ألماني قال: "0.22% فقط من نحو تريليون يورو من الصادرات الألمانية يذهب إلى إيران. وبالتالي من غير المنصف الإشارة إلى المصالح التجارية الألمانية بأنها الدافع الأكبر وراء دعمها للاتفاق النووي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، برلين، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017.

– 64% - يعتقدون أن الاتفاق النووي "من المرجح جداً/إلى حد ما" أن يبقى حتى لو انسحبت الولايات المتحدة منه (انظر الفقرة 7 في الملحق أ). من شأن هذه الثقة، إذا استثمرت، أن تساعد في المحافظة على الاتفاق. استناداً إلى هذه الاعتبارات:

□ على فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وروسيا والصين أن تكرر تأكيد موقفها علناً بأنها لن تعدل الاتفاق النووي كما لن تلتزم بعقوبات أحادية أميركية غير مبررة على إيران وستستمر بالوفاء بالتزاماتها.

□ على الدول الأوروبية بشكل خاص إعادة إحياء "أنظمتها التصنيعية" التي تحظر الالتزام بالعقوبات الأميركية خارج الأراضي الأميركية، وبذلك توضح بجلاء أنها لن تنفذ الأحكام والقرارات الإدارية الأميركية بموجب هذه العقوبات، وأنه سيتم التعويض على الشركات مقابل الغرامات والآثار الأخرى التي تترتب عليها بسبب الانتهاكات المزعومة.¹⁰⁰ رغم أن المسؤولين الأوروبيين لا يرغبون باللجوء إلى هذه الإجراءات، التي نادراً ما تم تنفيذها والتي يمكن أن تؤدي إلى حرب تجارية عبر الأطلسي، فإن التكاليف ستكون أقل من تلك التي سيتحملونها إذا استأنفت إيران برنامجها النووي وأعيد إحياء احتمالات قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بعمل عسكري ضدها.¹⁰¹

□ يمكن لأوروبا أيضاً أن تتفاوض على شراكة طويلة الأمد في مجال الطاقة مع إيران/أو التوصل إلى اتفاق استثماري ثنائي، بشكل يظهر التزامها طويل الأمد بالاتفاق النووي وإرسال رسالة قوية ل طهران وواشنطن على حد سواء.¹⁰²

□ من أجل التغلب على الاختناقات المصرفية، يمكن لهيئة عامة أوروبية أن تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ إجراءات التدقيق المتبعة في إيران لضمان عدم استهداف شركائها المحليين بما تبقى من عقوبات الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. سيكون هذا شبيهاً بالدور الذي لعبه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي مناطق أخرى اليوم.

□ يمكن للاتحاد الأوروبي أن يسرع من عملية السماح لإيران كي تصبح شريكاً في بنك الاستثمار الأوروبي لدعم القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية في البلاد.¹⁰³

□ بينما تقوم الدول الأوروبية بحماية الاتفاق النووي وتعزيز التجارة مع إيران، عليها أن تتخبط دبلوماسياً مع طهران لإيجاد خيارات لتخفيف التصعيد في المنطقة وتعزيز سجل حقوق الإنسان في إيران.

□ ومن أجل الاستجابة لجهود ومبادرات أوروبا وتيسيرها، على إيران إصدار الأداة القانونية لمجموعة العمل المالي العاملة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل انتهاء الموعد النهائي لمجموعة العمل في نهاية كانون الثاني/يناير 2018. إن تحقيق تقدم مستمر على هذه الجبهات سييسر إعادة اندماج إيران في النظام المالي العالمي من خلال تعزيز الشفافية المالية والحوكمة، وبالتالي تشجيع المزيد من الاستثمارات الاقتصادية في البلاد.

يمكن لخطوات أخرى أن تساعد سواء في تعزيز حوافز إيران للبقاء في الاتفاق وأيضاً الثقة الدولية بأن البرنامج النووي الإيراني سيظل مدنياً حصراً، بينما يتم تقليص التوترات الإقليمية – وكل ذلك سيجعل من الأسهل على أوروبا أن تظل منخرطة اقتصادياً ودبلوماسياً مع طهران. ولتحقيق ذلك:

¹⁰⁰ نظام المجلس (المفوضية الأوروبية)، 96/2271، الحماية ضد آثار تشريعات بسنها بلد ثالث للتطبيق خارج حدوده "...، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1996. صمم التشريع لمقاومة العقوبات المفروضة خارج الأراضي الأميركية ضد إيران وكوبا. وقد ردع هذا التشريع واشنطن عن إنفاذ تلك العقوبات لأكثر من عقد من الزمن.

¹⁰¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، بروكسل، روما، برلين، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2017.

¹⁰² زار مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي طهران مرتين (في نيسان/أبريل 2016 ونيسان/أبريل 2017) لمناقشة التعاون في مجال الطاقة؛ لكن ينبغي مضاعفة هذه الجهود. بسبب عضويتها في منظمة التجارة العالمية، فإن البلدان الأوروبية لا تستطيع تقديم ترتيبات معاملة تجارية تفضيلية لدول غير أعضاء مثل إيران، لكن يمكن أن توقع اتفاقات تجارة ثنائية. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الاتحاد الأوروبي، 10 كانون الثاني/يناير 2018.

¹⁰³ Saeed Kamali Dehghan, "Europe's business heads aim to keep Iran nuclear deal despite US threat", *The Guardian*, 6 October 2017. إيران موجودة الآن على قائمة "البلدان التي يمكن أن تكون مؤهلة" للحصول على القروض الخارجية لبنك الاستثمار الأوروبي بعد إكمال الإجراءات القانونية بين مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. الخطوة الأخيرة هي إجراء داخلي في المفوضية الأوروبية. مراسلة بالبريد الإلكتروني أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الاتحاد الأوروبي، 10 كانون الثاني/يناير 2018.

- يمكن لمختلف البلدان زيادة تعاونها النووي مع طهران، على سبيل المثال حول السلامة والأمن النووي، الأمر الذي يوفر له الملحق الثالث في الاتفاق النووي نقطة بداية جيدة.¹⁰⁴
 - كوسيلة لمعالجة المشاكل فيما يتعلق بالفقرات التي تحتوي مدداً نهائية في الاتفاق النووي، فإنه يمكن لشركات التخصيب الموجودة، مثل يورينكو (Urenco)، أو حكومات إقليمية أن تتواصل مع إيران للشروع في بناء محطة تخصيب متعددة الجنسيات، بشكل يسمح بتفحص الأقران لبرنامج إيران النووي حتى بعد انتهاء القيود المفروضة عليه بموجب خطط العمل المشتركة الشاملة.¹⁰⁵
 - يمكن لإيران أن تدعو مسؤولين من منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى طهران، وأن تبدأ بنقل البيانات من محطات مراقبة المنظمة على ترابها إلى مركز البيانات الدولية في فيينا ووضع إطار زمني للمصادقة على المعاهدة طبقاً لفتوى آية الله خامنئي ضد الأسلحة النووية والمعاهدة الدولية لحظر الانتشار النووي التي وقعت في إيران في العام 2017.¹⁰⁶
 - فيما يتعلق ببرنامجه الصاروخي، يمكن لإيران أن توقع مدونة سلوك لاهاي لعام 2002 ضد انتشار الصواريخ الباليستية، والتي ستلزم إيران بتقديم إخطارات ما قبل الإطلاق بالنسبة للصواريخ الباليستية والأقمار الصناعية وتقديم إعلان سنوي للسياسات ذات الصلة للبلد.¹⁰⁷
 - خطوة أكثر أهمية وكان ينبغي أن تتخذ منذ زمن سنكون إطلاق سراح الأشخاص مزدوجي الجنسية المعتقلين في إيران على تهم مشكوك بصحتها، والذين يتم الاحتفاظ بهم فعلياً كرهائن – وهي قضية سممت العلاقات مع الغرب ويمكن أن توفر ذخيرة لأولئك الذين يدعون إلى تطبيق المزيد من العقوبات.¹⁰⁸
- أخيراً، ومع سعي الكونغرس الأميركي لتهدئة البيت الأبيض، عليه أن يكون حذراً جداً حيال أي تشريع من شأنه أن يستعيد العقوبات رداً على أفعال إيرانية سواء كانت مغطاة في الاتفاق النووي أو يسمح بها الاتفاق. طبقاً لطريقة صياغته، فإن مشروع قانون مثل هذا يمكن أن يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق، ما سيُتيح لإيران الرد بالمثل. كما أنه سيشكل سابقة غير مرحب بها لعدم إمكانية الركون إلى الولايات المتحدة وهو ما سيضعف احتمالات التسوية الدبلوماسية للأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية.
- إن إدارة ترامب تمتلك أصلاً جميع الأدوات اللازمة لفرض العقوبات على النشاط الإيراني فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، ودعم المجموعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان دون التعارض مع الاتفاق النووي. يمكن للكونغرس أن يسن تشريعاً يقلص عبء التصديق عن الإدارة، ويعزز احتمال إعادة فرض العقوبات رداً على انتهاكات إيرانية للاتفاق النووي التي لا تتمكن آلية التفاوض في الاتفاق النووي من معالجتها، والتعبير عن تقديرها بأن على الإدارة الأميركية أن تسعى لإيجاد اتفاق متابعة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالسنوات التالية للاتفاق الراهن. لكن لا ينبغي أن يتواطأ في محاولة لتفويض الاتفاق خلسة.

¹⁰⁴ لمراجعة التوصيات المحددة، انظر Kelsey Davenport, "Building on the Iran deal to enhance nuclear security", Atlantic Council, 7 July 2017.

¹⁰⁵ Ali Ahmad, Sidra Salahieh and Ryan Snyder, "Multinational uranium enrichment in the Middle East", *Energy Policy*, 106 (2017), pp. 103-110.

¹⁰⁶ لقد دعا رئيس البرلمان الإيراني رئيس منظمة حظر الانتشار النووي إلى طهران، لكن لم يتم تحديد تاريخ لتلك الزيارة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في المنظمة، فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2017. لقد تم تركيب ثلاث محطات زلزالية في إيران لكنها غير مربوطة بشبكة المنظمة. نص المنظمة موجود على الموقع: www.ctbto.org/fileadmin/content/treaty/treatytext.tt.html. "Iran hails UN treaty banning nuclear arms", *Financial Tribune*, 9 July 2017.

¹⁰⁷ بتوقيعها على مدونة سلوك لاهاي، فإن إيران ستتنضم إلى البلدان الـ 138 الموقعة على المعاهدة. نص المعاهدة موجود على الموقع www.hcoc.at/documents/Hague-Code-of-Conduct-A_57_724-English.pdf.

¹⁰⁸ Bozorgmehr Sharafedin, "Iran's Revolutionary Guards arrest more dual nationals", Reuters, 9 November 2017.

.VI .الخلاصة

للأسف فإن التنفيذ الناجح للاتفاق النووي لم يؤدي إلى تعزيز قوته في غياب أي آلية بديلة قابلة للحياة لتحقيق أهدافه المهمة. الاتفاق يضع حداً للنشاط النووي الإيراني حالياً؛ ويبدو من غير المنطقي إضعافه أو التخلي عنه انطلاقاً من الخوف مما يمكن لإيران أن تفعله بعد أكثر من عقد من الزمن؛ أما إذ انهار الاتفاق، فإن تنامي نشاطها يمكن أن يبدأ اعتباراً من الغد. كما يبدو من غير العقلاني رفع القيود عن البرنامج النووي لإيران في الوقت الذي يتم فيه السعي إلى تقليص نفوذها الإقليمي وكبح جماح برنامجها للصواريخ الباليستية. إلا أن هذه هي العقليّة السائدة في أوساط بعض المسؤولين الأميركيين وبعض داعميهم الخارجيين.

إذا تبنى البيت الأبيض هذا المنطق المشوه، فإن ما من سبب يدعو الموقعين الآخرين على الاتفاق النووي لفعل الشيء ذاته. حتى مع استمرار سعيهم لإقناع إدارة ترامب بالالتزام بالاتفاق، عليهم أن يكونوا مستعدين لتجاوز المناظرات العقيمة التي تجري في واشنطن حيال السياسات والتي تحدث آثاراً عكسية في معظم الأحيان وأن يفعلوا ما في وسعهم للمحافظة على بقاء الاتفاق مع المشاركة الفعالة للولايات المتحدة أو بدونها.

واشنطن/بروكسل، 16 كانون الثاني/يناير 2018

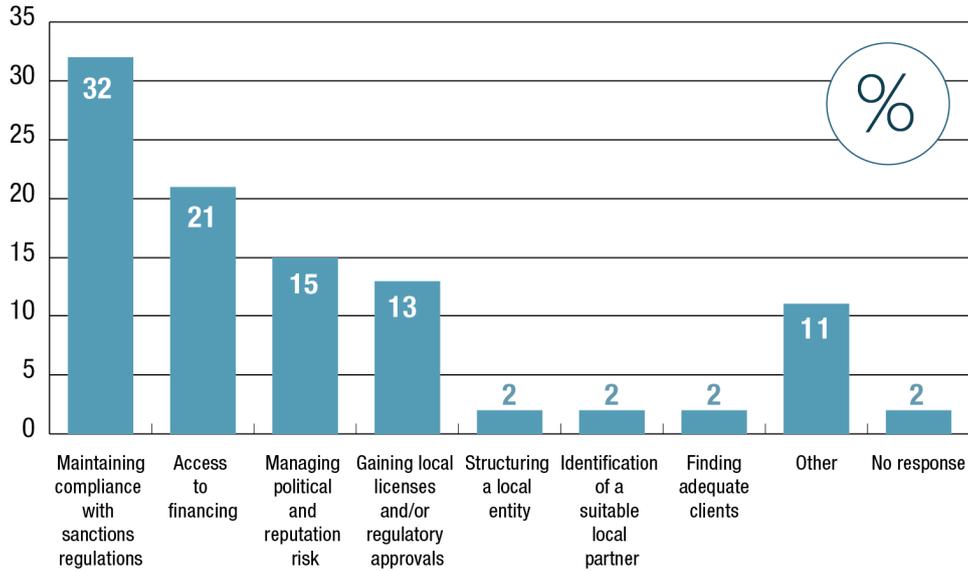
الملحق أ: نتائج المسح: مواقف الشركات من إيران

بالتعاون مع Bourse & Bazaar، صممت مجموعة الأزمات ونفذت مسحاً على الإنترنت شمل مدراء رفيعي المستوى يضطلعون بمسؤولية مباشرة عن إدارة الأعمال مع إيران في شركات متعددة الجنسيات. تضم هذه المجموعة الأولية 63 شخصاً، قدموا أجوبتهم دون ذكر أسمائهم في الفترة الواقعة بين 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و5 كانون الثاني/يناير 2018.

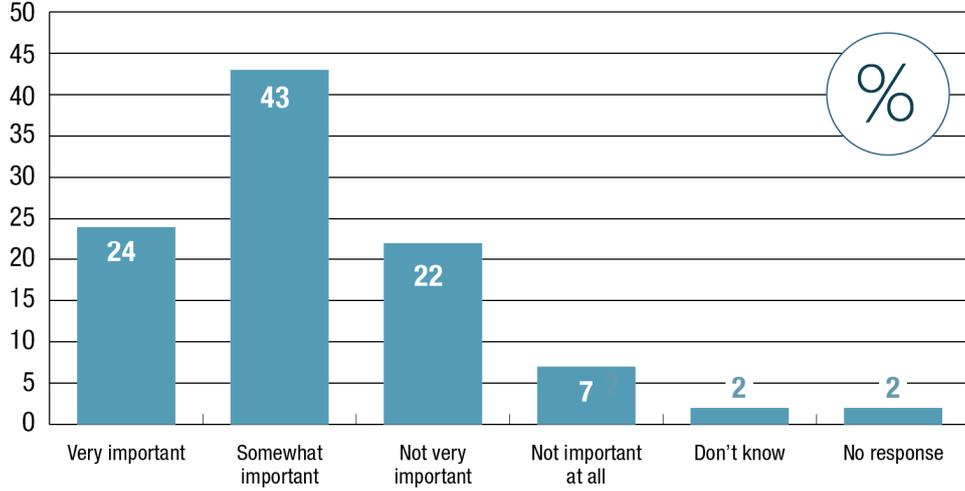
أجري المسح من خلال مقابلات أجريت بمساعدة الكمبيوتر وشملت 42 سؤالاً. وكانت جميع الأسئلة اختيارية. دعي الأشخاص للمشاركة بناء على منصبهم الرفيع في شركة تسعى للحصول على فرص تجارية في إيران. في حين ضم الأشخاص الذين شملهم المسح مدراء تنفيذيين في نطاق متنوع من الشركات، فإن نصف الذين شملهم المسح مدراء في منظمات يعمل فيها 10,000 موظف أو أكثر على مستوى العالم، من بينها شركات قيادية في مجالات الطاقة، والسيارات، والتعدين، والتكنولوجيا، والكيميائيات، والسلع الاستهلاكية، والعقاقير الطبية.

وقد اختير الأشخاص الذين شملهم المسح من شركات لها مقرات رئيسية في تسعة عشر بلداً، تعمل في ثمانية عشر قطاعاً مختلفاً. إضافة إلى المسح، تم إجراء مقابلات مع بضعة أشخاص للحصول على المزيد من التبصرات النوعية. تم الاقتباس من هذه المقابلات دون ذكر أسماء الأشخاص، بالنظر إلى الطبيعة الحساسة تجارياً للمعلومات المقدمة.

الشكل 1: ما هي العقبة الرئيسية التي تشعرون أنها تعيق انتشاركم في السوق الإيرانية؟



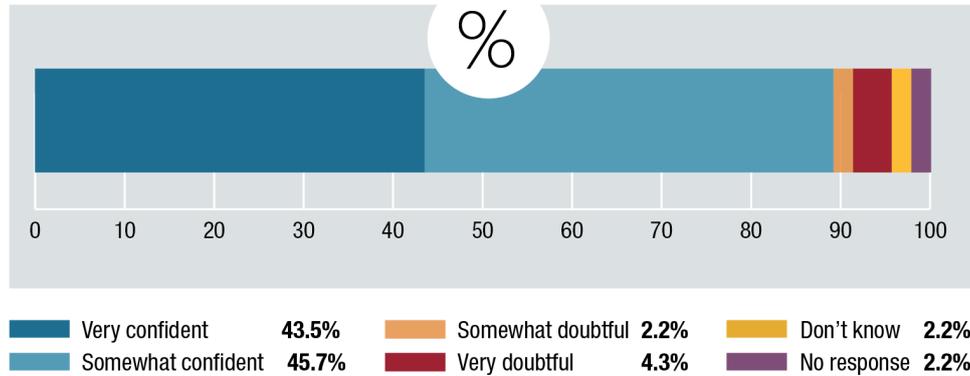
الشكل 2: ما مدى أهمية ما يبدو أنه تحركات شركات أخرى في السوق على عملية صنع القرار في شركتكم؟



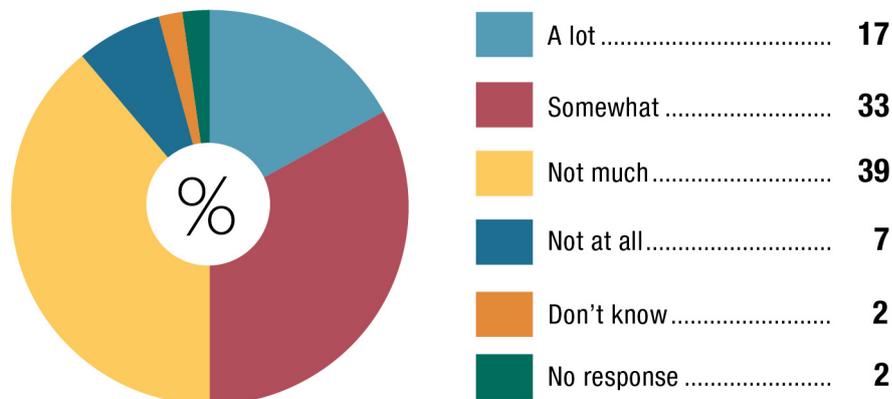
الشكل 3: برأيكم، ما هو سبب بطء الشركات متعددة الجنسيات في التبادل التجاري مع إيران والاستثمار فيها؟



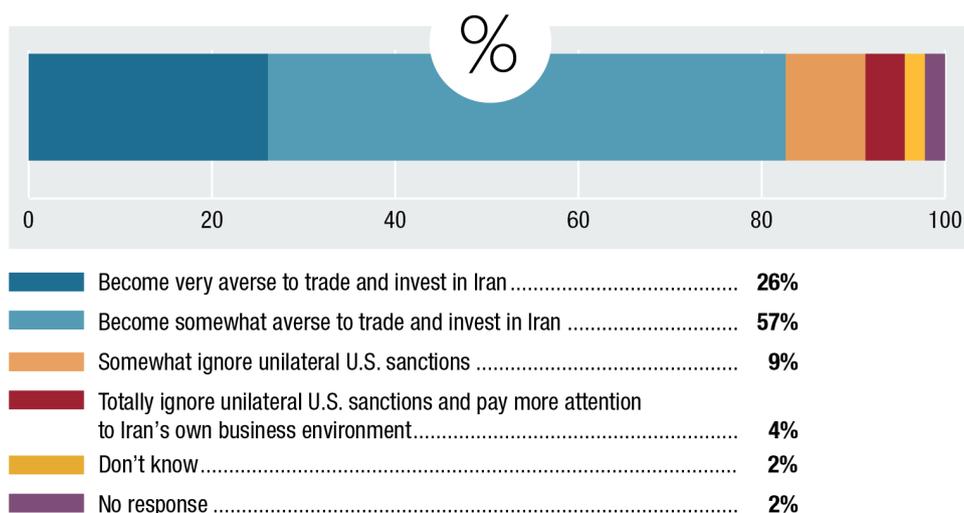
الشكل 4: ما مدى ثقتكم بأن إيران ستفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي؟



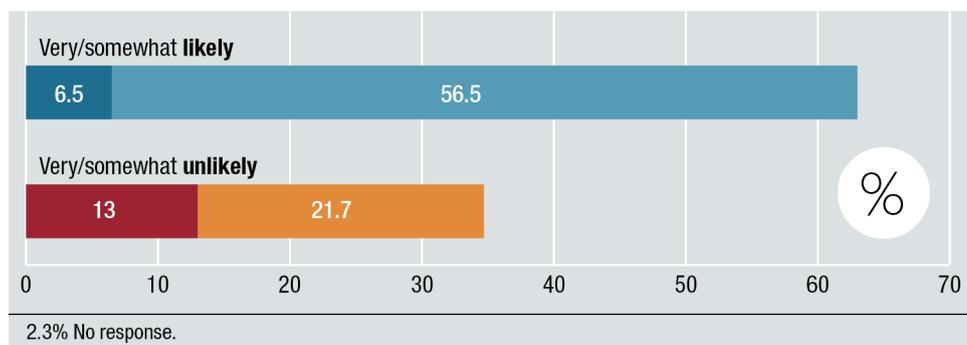
الشكل 5: إلى أي حد أثر قرار الرئيس ترامب في تشرين الأول بعدم المصادقة على الاتفاق النووي سلباً على خطط شركتكم بالانخراط في السوق الإيرانية في العام القادم؟



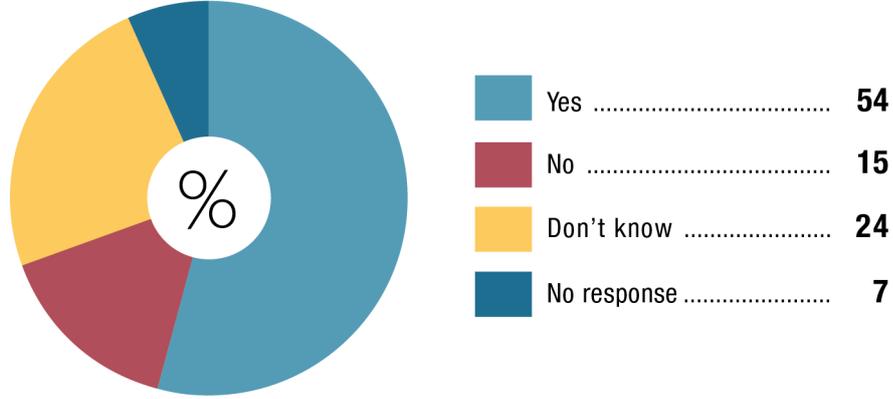
الشكل 6: إذا أعادت الولايات المتحدة بشكل أحادي فرض بعض العقوبات المفروضة على إيران والتي رفعت بموجب الاتفاق النووي و/أو قررت أحادياً فرض عقوبات جديدة، هل تعتقدون أن الشركات الأوروبية والآسيوية ستقوم بما يلي:



الشكل 7: ما مدى احتمال بقاء الاتفاق إذا انسحبت منه الولايات المتحدة؟



الشكل 8: على فرض أن إيران ظلت ملتزمة بالاتفاق النووي، هل ستؤثر ما تسمى 'الأنظمة التحصينية' التي تفرضها الحكومات الأوروبية بغرض منع السلطات الأميركية من معاقبة شركتكم بسبب تعاملها مع إيران إيجاباً في قراركم بالاستثمار في إيران؟



الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناعات القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيس ووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناعات السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيس لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكك، وبوغوتا، وداكار، وكابول، وإسلام آباد، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وبنافون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، هيئة الشؤون العالمية الكندية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يونيتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، وصندوق شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

كانون الثاني/يناير 2018

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

North Africa

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CO-CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Robert Malley

Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

VICE-CHAIR

Ayo Obe

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola

Founder and Chairman, FATE Foundation

Celso Amorim

Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

Hushang Ansary

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Nahum Barnea

Political Columnist, Israel

Kim Beazley

Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

Carl Bildt

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattai

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark

Former NATO Supreme Allied Commander

Sheila Coronel

Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

Frank Giustra

President & CEO, Fiore Financial Corporation

Mo Ibrahim

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wolfgang Ischinger

Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

Asma Jahangir

Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

Yoriko Kawaguchi

Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Wim Kok

Former Prime Minister of the Netherlands

Andrey Kortunov

Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ricardo Lagos

Former President of Chile

Joanne Leedom-Ackerman

Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

Helge Lund

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon

Former Foreign Secretary of India; former National Security Advisor

Naz Modirzadeh

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni

Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Roza Otunbayeva

Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation "Roza Otunbayeva Initiative"

Thomas R. Pickering

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Olympia Snowe

Former U.S. Senator and Member of the House of Representatives

Javier Solana

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

Alexander Soros

Global Board Member, Open Society Foundations

George Soros

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Lawrence H. Summers

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
BP	(5) Anonymous	Herman De Bode
Shearman & Sterling LLP	Scott Bessent	Alexander Soros
Statoil (U.K.) Ltd.	David Brown & Erika Franke	Ian R. Taylor
White & Case LLP	Stephen & Jennifer Dattels	

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
(2) Anonymous	(2) Anonymous	Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
APCO Worldwide Inc.	Mark Bergman	David Jannetti
Atlas Copco AB	Stanley Bergman & Edward Bergman	Faisal Khan
Chevron	Elizabeth Bohart	Cleopatra Kittl
Edelman UK	Eric Christiansen	Michael & Jackie Lambert
HSBC Holdings plc	Eric Christiansen	Leslie Lishon
MetLife	Sam Englehardt	Virginie Maisonneuve
Noble Energy	The Edelman Family Foundation	Dennis Miller
RBC Capital Markets	Seth & Jane Ginns	The Nommontu Foundation
Shell	Ronald Glickman	Brian Paes-Braga
	David Harding	Kerry Propper
	Rita E. Hauser	Duco Sickinghe
		Nina K. Solarz
		Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger	Lindsay Iversen	Nidhi Sinha
Tripp Callan	Azim Jamal	Chloe Squires
Kivanc Cubukcu	Arohi Jain	Leeanne Su
Matthew Devlin	Christopher Louney	Bobbi Thomason
Victoria Ergolavou	Matthew Magenheimer	AJ Twombly
Noa Gafni	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Christina Bache Fidan	Megan McGill	Annie Verderosa
Lynda Hammes	Hamesh Mehta	Zachary Watling
Jason Hesse	Tara Opalinski	Grant Webster
Dali ten Hove	Perfecto Sanchez	

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari Chairman Emeritus	Lakhdar Brahimi	Carla Hills
George Mitchell Chairman Emeritus	Kim Campbell	Swanee Hunt
Gareth Evans President Emeritus	Jorge Castañeda	Aleksander Kwasniewski
	Naresh Chandra	Todung Mulya Lubis
	Eugene Chien	Allan J. MacEachen
	Joaquim Alberto Chissano	Graça Machel
Kenneth Adelman	Victor Chu	Jessica T. Mathews
Adnan Abu-Odeh	Mong Joon Chung	Barbara McDougall
HRH Prince Turki al-Faisal	Pat Cox	Matthew McHugh
Óscar Arias	Gianfranco Dell'Alba	Miklós Németh
Ersin Arıoğlu	Jacques Delors	Christine Ockrent
Richard Armitage	Alain Destexhe	Timothy Ong
Diego Arria	Mou-Shih Ding	Olara Otunnu
Zainab Bangura	Uffe Ellemann-Jensen	Lord (Christopher) Patten
Shlomo Ben-Ami	Gernot Erler	Victor Pinchuk
Christoph Bertram	Marika Fahlén	Surin Pitsuwan
Alan Blinks	Stanley Fischer	Fidel V. Ramos